دور السياسات المالية والنقدية فى تخفيف الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا (COVID-19) فى مصر

د/ مدحت بشرى ملك غبريال

دكتوراة الاقتصاد والمالية العامة (كلية الحقوق - جامعة بني سويف)

ملخَّص

- فى الحادي عشر من مارس عام ٢٠٢٠ أعلنت منظمة الصحة العالمية أنَّ فيروس كورونا تحوَّل إلى جائحة بكلِّ دول العالم بمُسمَّى كوفيد-١٩، وبدأت الدول فى فرض الإجراءات الوقائية والتدابير الاحترازية بما تضمَّنته من تقييد حرية التنقُّل والعزل المنزلي؛ لتقليل الإصابات من الانتشار السريع للمرض.

- أثَّرت جائحة كورونا على كافة اقتصاديات دول العالم بالانكماش فى نموِّ الناتج المحلِّي الإجمالي، وقد تأثَّرت الأوضاع الاقتصادية فى مصر وتحديدًا القطاعات الإنتاجية المتمثِّلة فى قطاعات السياحة والصناعة، وانخفض حجم الاستثمارات الأجنبية المُباشرة مع العجز فى ميزان المدفوعات، وكلُّ هذا بدوره صاحبه زيادةُ المُخصَّصات المالية فى مُوازنة الدولة العامة مع زيادة الدَّيْن العام سواء المحلِّي أو الخارجي.

- صاحب الجائحة التأثير على الأوضاع الاجتماعية حيث ظهرت الكثير من المُشكلات مثل البطالة، وانخفاض مستوى الدخل، مع زيادة حالات الطلاق، وبات على الدولة التدخُّل اللازم للتخفيف عن كاهل الشعب.

- سارعت مصر فى اتِّخاذ مجموعة من السياسات المالية والاقتصادية الناجحة التي خفَّفت من تأثير الجائحة على الدولة المصرية.

- شملت السياسات المالية: الدعم الصحي والاجتماعي ودعم الفئات والقطاعات الإنتاجية الأكثر تضرُّرًا، وذلك عن طريق زيادة المُخصَّصات المالية، وتخفيض الضرائب والرسوم ومقابل تكلفة المرافق العامة.

- شملت السياسات النقدية: تخفيض أسعار الفائدة لتحفيز الاقتصاد على النموِّ، تأجيل كافة الاستحقاقات الائتمانية للعُملاء من المؤسَّسات والأفراد، تيسير

التعامُلات النقدية الإلكترونية فى الدفع، ودعم البنوك للقطاعات الاقتصادية المُتضرِّرة.

- أشادت العديد من المنظمات والمؤسَّسات الدولية والإقليمية؛ بما اتَّخذته مصر من إجراءات، وسياسات مالية ونقدية، ناجحة؛ للتخفيف من حدَّة الآثار الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا.

الكلمات المفتاحية:

(جائحة فيروس كورونا - الأوضاع الاقتصادية - الأوضاع الاجتماعية - السياسات المالية - السياسات النقدية).

Abstract

The role of finance and Monetary policies in mitigating the economic effects Of the Corona pandemic in Egypt

Dr. Medhat Bousha Meleik Gabriel

PhD in Economics and Public Finance - faculty of law
- Beni Suef University

- On the eleventh of March 2020, the World Health Organization announced that the Corona virus had turned into a pandemic in all countries of the world, with the name "Covid-19", Countries began to impose preventive and precautionary measures, including restricting freedom of movement and home isolation, to reduce infections from the rapid spread of the disease.

- The Corona pandemic affected all the economies of the countries of the world by contracting the growth of the gross domestic product, The economic situation in Egypt has been affected, particularly the productive sectors represented in the tourism and industry sectors, The volume of foreign direct investments decreased with the deficit in the balance of payments, All this, in turn, was accompanied by an increase in financial allocations in the general state budget, along with an increase in public debt, whether domestic or foreign.

- The pandemic affected the social conditions, as many problems appeared, such as unemployment and low income levels, along with the increase in divorce cases, and the state had to intervene to alleviate the burden of the people.

- Egypt hastened to adopt a set of successful financial and economic policies that mitigated the impact of the pandemic on the Egyptian state.

- The financial policies included: health and social support and support for the most affected groups and productive sectors, by increasing

financial allocations and reducing taxes and fees and the cost of public utilities.

- Monetary policies included: reducing interest rates to stimulate the economy to grow, postponing all credit dues for institutional and individual clients, facilitating electronic cash transactions in payment and supporting banks for the affected economic sectors.

- It has been praised by many international and regional organizations and institutions. With the successful measures and fiscal and monetary policies that Egypt has taken to mitigate the economic effects of the Corona pandemic.

Keywords:

- (Corona pandemic - economic conditions - social conditions - financial policies - monetary policies).

• المقدِّمــة

فى ظلِّ التنمية الاقتصادية والطفرة الهائلة للمشروعات الاستثمارية التي تحقَّقت للدولة المصرية بميلاد الجمهورية الجديدة إلا أنَّه شاءت إرادة المولى -عزَّ وجلَّ- بظهور جائحة كورونا (كوفيد- ١٩) حيث تمَّ التبليغ عن أوَّل حالة مرضية لمنظمة الصحَّة العالمية بمدينة ووهان الصينية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، مما أدَّى إلى عرقلة المسير نحو التنمية المُستدامة.

- أثَّرت الجائحة على الأوضاع الاقتصادية للدولة المصرية، وكانت أكثر القطاعات تأثُّرًا القطاعات الإنتاجية مثل: الصناعة والسياحة، ونظرًا لما صاحب الجائحة من قيود الحركة والسفر، فقد أثَّرت الجائحة على قطاع التجارة الدولية وتدفُّق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكلُّ هذا بدوره قد أدَّى إلى اختلال ميزان المدفوعات؛ مدفوعًا بزيادة العجز فى الموازنة العامة للدولة وتفاقُم الدَّيْن العام بشقَّيْه المحلِّي والخارجي.

- مع بدء تطبيق إجراءات التدابير الاحترازية وتخفيف التجمُّعات العامة، توقَّف الإنتاج واضطرَّت المصانع للتشغيل الجزئي؛ ممَّا زاد الأوضاع الاجتماعية تعقيدًا، وزادت معه مُعدَّلات الفقر والبطالة وانخفاض الدخل.

- تعرَّضت مُعظم بلدان العالم للركود الاقتصادي الشديد، وانخفاض النمو فى الناتج الإجمالي، ومع انتشار الجائحة بات على الدولة المصرية اتِّخاذ سياسات مالية ونقدية أكثر مرونة استهدافًا لاقتصادها الوطني ومُجابهة التضخُّم ورعاية الفئات الفقيرة والأكثر احتياجًا.

وهو ما نجحت فيه خلال الفترة من مايو ٢٠٢٠ وحتى مايو ٢٠٢٢، حيث أشادت مُنظَّمات ومُؤسَّسات المجتمع الدولي بتلك السياسات الناجحة بناءً على مُؤشِّرات مُتصاعدة للاقتصاد الكلِّي.

• أهميــة الدراســة:

تكمن أهمية الدراسة فى تسليط الضوء على ظهور فيروس كورونا وآلية انتشاره كجائحة بجميع دول العالَم، وما ترتَّب عليه من آثار اقتصادية واجتماعية فى مصر، وما استتبعها من سياسات نقدية ومالية سارعت الدولة فى اتِّخاذها؛ لتخفيف حدَّة هذه الآثار على الاقتصاد المصري، مع تقييم هذه السياسات من خلال مُؤشِّرات الأداء لمُنظَّمات ومُؤسَّسات المجتمع الدولي.

- **إشكالية الدراسة:**

تُثير الدراسة عدَّة تساؤلات، لعلَّ أهمها:

١ - ما هو فيروس كورونا وتاريخ ظهوره وآلية انتشاره؟

٢ - كيف أثَّرت جائحة كورونا على الاقتصاد والمجتمع المصري؟

٣ - ما هي أهمُّ السياسات المالية التي اتَّخذتها وزارة المالية للتخفيف من الآثار الاقتصادية للجائحة؟

٤ - ما هي أهم السياسات النقدية التي سارع البنك المركزي المصري فى تطبيقها للتخفيف من الآثار الاقتصادية للجائحة؟

٥ - هل نجحت السياسات المالية والنقدية التي طبَّقتها الدولة المصرية فى صمود اقتصادها أمام جائحة كورونا؟

- **أهـــداف الدراسة:**

تتطرَّق الدراسة للعديد من الأهداف، أهمُّها:

- المفاهيم التي تدور حولها الدراسة مثل: (الجائحة - فيروس كورونا - أدوات السياسات المالية - أدوات السياسات النقدية).

- استبيان تأثير جائحة كورونا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

- توضيح السياسات المالية التي اتَّخذتها الحكومة المصرية للتخفيف من حدَّة تأثير جائحة كورونا على الأوضاع الاقتصادية.

- الكشف عن السياسات النقدية التي اتَّبعها البنك المركزي المصري للتخفيف من حدَّة تأثير جائحة كورونا على الأوضاع الاقتصادية.

- تقييم أداء السياسات المالية والنقدية للاقتصاد المصري فى مواجهة كورونا.

- **منهجيـة الدراسة:**

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي عن طريق جمع البيانات وتحليلها، كما استندت الدراسة على استخدام منهج التحليل الكمّي استنادًا إلى

المعلومات والبيانات الصادرة من جهات رسمية (منظمة الصحة العالمية - البنك الدولي - منظمة العمل الدولية - البنك المركزي المصري - وزارة المالية المصرية - البورصة المصرية - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء... إلخ).

- **خُطَّـة الدراسـة:**

قد قسَّمنا خُطَّة هذه الدراسة إلى مَبحث تمهيدي، وأربعة مباحث تليه كالآتي:

مبحث تمهيدي: جائحة كورونا بين الظهور واتِّخاذ التدابير اللازمة.

المبحث الأوَّل: تأثير الجائحة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدولة المصرية.

المبحث الثاني: السياسات المالية للتخفيف من الآثار الاقتصادية للجائحة.

المبحث الثالث: السياسات النقدية للتخفيف من الآثار الاقتصادية للجائحة.

المبحث الرابع: تقييم أداء السياسات المالية والنقدية للاقتصاد المصري فى مواجهة كورونا.

واختُتِم البحث بالنتائج، وفي ضوئها تمَّ تقديم مجموعة من التوصيات، يليها ملخَّص البحث.

مبحث تمهيدي:
جائحة كورونا بين الظهور واتِّخاذ التدابير اللازمة

تتميَّز طبيعة الفيروسات بالتطوُّر المُستمِرّ مع الانتشار السريع للعدوى[١] وعندما تُصبح التطوُّرات أو التغييرات مُختلفة بشكل كبير عن الفيروس الأصلي؛ فإنَّها تُعرف باسم «المُتغيِّرات»، وعندئذ يقوم العلماء بتعيين المادة الجينية للفيروسات (المعروفة باسم التسلسُل) ثم البحث عن التغييرات بينها؛ لمعرفة ما يستجدُّ فيها من مُتغيِّرات أخرى حديثة.

- منذ انتشار فيروس SARS-CoV-2، الفيروس المُسبِّب لـ COVID-19 على مستوى العالَم، ظهرت مُتغيِّرات وتمَّ تحديدها فى العديد من البلدان حول العالم، ولكن ظلَّ بعضها محوريَّ الانتشار، لا يبرح الانتقال من دولته التي عُرِف فيها إلى دولة أخرى، وسمَحت بعض الظروف المُلائِمة والمُعزِّزة للانتشار بانتقال بعض الفيروسات من دولة الظهور إلى دول مُجاورة أو دول عدَّة بكلِّ العالَم، وهنا ظهر مفهوم الجائحة[٢].

مفهوم الجائحة: pandemic

- الجائحة لُغويًا[٣]: مُؤنَّث جائح، والجمع: جائحات وجَوائح، وأصل الفعل: جَاحَ.
- جَاحَ الجَرَادُ الزَّرْعَ : أَهْلَكَهُ، وفي الحديث الشريف: "أَعاذكم اللّهُ من جَوْحِ الدهر». ويُقال أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ أي: بَلِيَّةٌ، تَهْلُكَةٌ، دَاهِيَةٌ، سَنة جائحة أي: جَدْبة، غَبراء، قاحِلة.
- الجائحة فِقهًا[٤]: الآفة التي تهلك النَّفْس، وتنتقل عبر (الإنسان - الحيوان - الثمار والمحاصيل والنباتات)، ويُطلق مُصطلح الجائحة على الوباء سريع الانتشار المُقدَّر له هلاك الأنفس، وينتشر بسرعة وبقوَّة فى العديد من

(1)Thomas Raven, Biological Evolution of Viruses, Avall Library, London, 2021, P. 23.

(٢) راجع فى ذلك:
- أ. د. علي العارف، علم الأوبئة، مكتبة الحسن بن الهيثم، القاهرة، ٢٠٢٣، ص: ٧.
Kylos Niger, Epidemics mutational variants, Nucius Library, London, 2022, P. 11.

(٣) المعجم الوسيط، تعريف كلمة "الجائحة".

(٤) أ.د. حمدي الجمل، القاموس الطبي للأوبئة والأمراض المُعدية، ط٧، مكتبة كلية طب القصر العيني، القاهرة، ٢٠٢١، ص: ١٢.

النطاقات الجغرافية فى العالَم، مُتفوِّقًا على المُعدَّلات الطبيعية للانتشار المُعتاد للفيروسات.

- وفي ١١ مارس ٢٠٢٠، وصفت مُنظمة الصحة العالمية فيروس كورونا الجديد بأنَّه جائحة، ومعنى ذلك أنَّ فيروس كورونا قد أصبح وباءً عالميًّا انتشر بشكل خطير فى عدد كبير من دول العالَم، فهذا يعني أنَّه قد اجتاح العالَم، ومن هنا تعلَّق لفظ « جائحة" بفيروس كورونا.
- مفهوم مُصطلح COVID-19:(١)

أعلنت اللجنة الدولية لتصنيف الفيروسات (ICTV) تسمية فيروس كورونا المُسبِّب لمُتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد (SARS- COV2) باسم رسمي للفيروس، أمَّا مُنظمة الصحة العالمية فقد أعلنت أنَّ مرض فيروس كورونا « كوفيد -١٩ » هو الاسم الرسمي للمرض.

- ويشير اصطلاح COVID-19 إلى: اسم انجليزي مشتق من « Co" وهما أوَّل حرفين من كلمة كورونا (Corona)، و "VI" وهما أوَّل حرفين من كلمة فيروس (Virus)، و"D" وهو أوَّل حرف من كلمة مرض بالإنجليزية "disease ". أما رقم ١٩ فيُشير إلى سنة ظهور أوَّل حالة مرضية مُتحوِّرة لهذا المرض.

- تاريخ ظهور فيروس كورونا COVID-19(٢):

تمَّ تسجيل الحالات الرسمية الأولى لـ COVID-19 فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، عندما تمَّ إبلاغ منظمة الصحة العالمية (WHO) بحالات الالتهاب الرئوي فى مدينة ووهان بدولة الصين، دون سبب معروف.

- فى السابع من يناير، حدَّدت السُّلطات الصينية فيروس كورونا الجديد، المُسمَّى مُؤقَّتًا ٢٠١٩-nCoV، كسبب لهذه الحالات.

- بعد أسابيع، أعلنت مُنظمة الصحة العالمية تفشِّي COVID-19 سريع الانتشار كحالة طارئة للصحة العامة ذات اهتمام دولي فى ٣٠ يناير ٢٠٢٠، ومع ذلك لم تتَّخذ

(1) Aaron E. Carroll, A new map for the world of viruses with the emergence of Covid- 19, BOSTON PUBLIC LIBRARY - BOSTON, MASSACHUSETTS, USA, 2023, P.P. 3,4.

(٢) راجع فى ذلك:

- Nelth Parves, The Emergence of the Great Pandemic, 2 ed., US Library of Congress, Washington, 2022, P.P. 23-29.

- Paul Marquis, COVID-19 between Emergence and Reduction, University of Massachusetts, Boston, 2022, P.P.19- 37.

خطوات تفعيل ذلك حتى ١١ فبراير من الشهر التالي عندما حصل فيروس كورونا الجديد على الاسم الرسمي : COVID-19"".

- فى ٢٣ من يناير أفادت الصين بإصابة ٦١٤ شخصًا بالوباء، تُوفِّي على أثرها ١٧ شخصًا، ممَّا اضطرَّ الصين لفرض الحجر الصحي بمدينة ووهان، ومع الانتشار السريع للوباء وزيادة حالات الوفاة أعلنت الصين حالة الطوارئ وتفشِّي الجائحة بها.

- بعد تسعة أيام، أكَّدت المراكز الأمريكية لمُكافحة الأمراض والوقاية منها (CDC) وفاة أوَّل شخص بسبب COVID-19 فى البلاد، كان الفرد رجلًا فى الخمسينيات من عُمره يعيش فى ولاية واشنطن.

- فى الأشهر الأولى من COVID-19، كانت السُّلطات الصحية العالمية والوكالات الحكومية والجمهور غير مُتأكِّدين من كيفية انتشار المرض وآلية انتقاله بين المُواطنين وتسبُّبه فى حالات الوفاة، ممَّا دفع الأمم المتحدة فى الأوَّل من مارس ٢٠٢٠ لتخصيص ١٥ مليون دولار لإجراء البحوث وسحب العينات وفحصها بالمُختبرات الطبية.

- فى العاشر من مارس، وصلت حالات الإصابة بـ COVID-19 فى الصين إلى ١٥٠٠٠٠حالة، توفى منهم ٨٧٦٥٠ حالة منذ بداية تفشِّي المرض وحتى هذا التاريخ.

وفي الحادي عشر من مارس، أعلنت مُنظمة الصحة العالمية أنَّ كوفيد -١٩ أصبح وباءً، وتحوَّل COVID-19 سريعًا من مُشكلة خطيرة يبدو أنَّها محصورة فى الصين، إلى حالة طوارئ صحية عالمية بين عشية وضحاها تقريبًا، وصارت جائحة بكلِّ دول العالَم.

- لمواجهة الوباء تمَّ اتِّخاذ تدابير صارمة فى جميع أنحاء العالَم مثل: التباعُد الاجتماعي، وقيود السفر، إلى جانب النصائح حول تقنيات غسل اليدين المُناسبة، ومع ذلك، كان من المُتوقَّع أن تُؤدِّي هذه الإجراءات إلى إبطاء انتشار الفيروس فقط، وقد فهم العلماء أنَّه للتغلُّب على الوباء، يجب تطوير لقاح، وفي ١٧ مارس ٢٠٢٠، بدأت أولى تجارب اللقاح البشري لـ COVID-19 مع mRNA vaccine.

- **التدابير اللازمة لمُواجهة كورونا[١]:**

فور انتشار الجائحة بدأت مُنظمة الصحة العالمية فى اتِّخاذ العديد من التدابير الاحترازية والوقائية وإبلاغها لدول العالَم، وذلك للحدِّ من انتشار الفيروس إقليميًا ودوليًا، وشملت هذه التدابير:

١ - تجنُّب التواجُد فى الأماكن المُزدحمة، وتجنُّب الاتِّصال مع المرضى الذين يُعانون من التهاب فى الجهاز التنفُّسي.

٢ - اتِّباع نظام غذائي موتوازن، ومُمارسة التمارين الرياضية المُناسبة وتجنُّب الإجهاد.

٣ - الاحتياج للهواء النقي، وتهوية مكان المعيشة باستمرار مع المُحافظة على نظافته.

٤ - إجراءات النظافة الشخصية وتشمل: (تغطية الفم والأنف بمنديل ورقي- مَناشف عند العطس أو السعال، وفى حال عدم وجودها يتمُّ التغطية بِكُمّ كوعك المَثنيِّ- عدم البصق على الأرض - غسيل الأيدي المُستمِر بالصابون أو مُعقِّم اليدين).

٥ - ارتداء قناع واقٍ على الفم والأنف.

٦ - استشارة الطبيب فى أقرب وقت عند ظهور أيٍّ من أعراض فيروس كورونا.

- **ولتطبيق التدابير الاحترازية والوقائية، سارعت مصر فى اتِّخاذ بعض التدابير الإدارية الهامة التي ساعدت على الحدِّ من انتشار الجائحة بها، وشملت:**

١ - تعليق جميع الفاعليات[٢] التي تتطلَّب تواجُد أيَّة تجمُّعات كبيرة للمُواطنين، أو التي تتطلَّب انتقالهم بين المُحافظات بتجمُّعات كبيرة مثل: (الحفلات الفنية والاحتفالات الشعبية والموالد والمعارض والمهرجانات).

٢ - تعليق الدراسة[٣] فى جميع حضانات الأطفال والمدارس والمعاهد والجامعات، أيًا كان نوعها، وذلك لفترة مُحدَّدة قابلة للتجديد مع استمرار الجائحة.

٣ - تعليق حركة الطيران الدولي[٤] فى جميع المطارات المصرية خلال فترة زمنية مُحدَّدة قابلة للتجديد مع استمرار الجائحة.

(١) منظمة الصحة العالمية، دليل الوقاية من فيروس كورونا المستجد، ص: ٥ - ٧.

(٢) قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٠٦ لسنة ٢٠٢٠، الصادر بالجريدة الرسمية - العدد ١٠ (مكرر) - السنة الثالثة والستون بتاريخ ٩ مارس سنة ٢٠٢٠.

(٣) قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧١٧ لسنة ٢٠٢٠، الصادر بالجريدة الرسمية - العدد ١١ (مكرر) - السنة الثالثة والستون بتاريخ ١٤ مارس سنة ٢٠٢٠.

(٤) قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧١٨ لسنة ٢٠٢٠، الصادر بالجريدة الرسمية - العدد ١١ (مكرر هـ) - السنة الثالثة والستون بتاريخ ١٦ مارس سنة ٢٠٢٠.

٤ - التباعُد الوظيفي[١] بتقليل أعداد المُوظَّفين بوحدات الجهاز الإداري للدولة باستثناء المُوظَّفين العاملين بالمرافق الحيوية، مع منح المُوظَّف المُصاب بأمراض مُزمنة والمُوظَّفة الحامل أو التي ترعى طفلًا إجازة استثنائية، لحين انتهاء الجائحة أو التمديد بقرار آخر.

٥ - تخفيف التجمعات العامة بتعليق (العروض[٢] التي تقام فى دور السينما والمسارح العامة والخاصة – المطاعم والمقاهي والكافتيريات والكافيهات والكازينوهات والملاهي والنوادي الليلية والحانات والمراكز/ المولات التجارية ووحدات الطعام المُتنقِّلة، باستثناء الصيدليات والمَخابز ومَحال البقالة والسوبرماركت).

٦ - تقييد حرية الانتقال والتحرُّك[٣] على جميع الطرُق من الساعة السابعة مساءً وحتى الساعة السادسة صباحًا إلا لظروف طارئة يُقدِّرها مأمور الضبط القضائي، مع توقُّف حركة النقل والمُواصلات خلال تلك الفترة.

- ويلاحظ أنَّ سرعة تطبيق الدولة المصرية للإجراءات الاحترازية فى التباعُد الوظيفي وتخفيف التجمُّعات مع تقييد حرية الانتقال والتحرُّك عند بدء الجائحة أدَّى إلى تخفيف الانتشار السريع لعدد الإصابات مُقارنةً [٤]بدولة عربية مثل الجزائر بالرغم من أنَّها تقلُّ عنها فى الكثافة السكانية، كما يظهر فى هذا البيان خلال عام ٢٠٢٠ :

الدولة	الكثافة السكانية	إجمالي الإصابات بـ COVID-19	إجمالي الوفيات بـ COVID-19
مصر	107.456.013 نسمة	38062 إصابة	7631 حالة وفاة
الجزائر	43.451.067 نسمة	99610 إصابة	2756 حالة وفاة

"إحصائية ذات بيانات موثقة[٥] عن البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية»

(١) قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧١٩ لسنة ٢٠٢٠، العدد ١١ (مكرر هـ) - السنة الثالثة والستون بتاريخ ١٦ مارس سنة ٢٠٢٠.
(٢) قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٢٤ لسنة ٢٠٢٠، العدد ١١ (مكررى) - السنة الثالثة والستون بتاريخ ١٧ مارس سنة ٢٠٢٠.
(٣) قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٣٩ لسنة ٢٠٢٠، العدد ١٢ (تابع) - السنة الثالثة والستون بتاريخ ١٩ مارس سنة ٢٠٢٠.
(٤) قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٦٨ لسنة ٢٠٢٠، العدد ١٢ (مكرر ب) - السنة الثالثة والستون بتاريخ ٢٤ مارس سنة ٢٠٢٠.
(٥)راجع فى ذلك:
الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك الدولي:
https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?end=2020&most_recent_year_desc=true&start=1960
الموقع الإلكتروني الرسمي لمنظمة الصحة العالمية:
https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019

المبحث الأوَّل :
تأثير الجائحة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدولة المصرية

أثَّرت جائحة كورونا فى تغيير حجم الاقتصاد العالمي نحو الركود والتراجُع، وامتدَّت آثار الجائحة إلى تقليص حجم التبادُل التجاري بين الدول؛ ممَّا كان له عظيم الأثر فى الانعكاسات الاقتصادية التي مرَّت بها الدولة المصرية وصاحبَها التأثير على الأوضاع الاجتماعية بها.

- ظهرت مؤشرات الانعاكسات السلبية[1] للجائحة على الاقتصاد المصري من خلال التوقُّف المُفاجئ للسياحة الذي حدث فى بداية الأزمة، حيث كانت تُسهم بنحو ١٢٪ من إجمالي الناتج المحلي، وتُوفِّر ١٠٪ من فرص العمل، و٤٪ من إجمالي الناتج المحلي من الدخل بعُملات أجنبية.

وساهمت الإجراءات الاحترازية وقرارات تخفيف التجمُّعات العامة التي تصاحبها نقص الطلب على السِّلَع والخدمات العامة، فى غلق العديد من المُنشآت الصناعية أو عملها تحت ضغط التشغيل الجزئي، ممَّا أضرَّ بقطاع الصناعة الذي يساهم بنحو ٣٥ ٪ من فُرص العمل.

- تعرَّضت مُوازنة الحكومة للضغوط؛ لأنَّ تباطُؤ النشاط الاقتصادي أسفر عن انخفاض الإيرادات الضريبية، وكذلك شهدت مصر خروج تدفُّقات رأسمالية كبيرة تزيد على ١٥ مليار دولار خلال الفترة من مارس-أبريل ٢٠٢٠، مع انسحاب المُستثمرين من الأسواق الصاعدة بحثًا عن الاستثمار المأمون.

- ومِمَّا زاد تأثُّر الأوضاع الاقتصادية فى مصر، تحمُّل المُوازنة العامة للدولة أعباء الأوضاع الاجتماعية نتيجة الجائحة؛ والتي تمثَّلت فى زيادة مُعدَّلات البطالة، وانخفاض الدخل، وازدياد مُعدَّلات الانفكاك الأسري، وعلى رأسها زيادة حالات الطلاق .

(١) الموقع الإلكتروني الرسمي لصندوق النقد الدولي، راجع فى ذلك:
https://www.imf.org/ar/News/Articles/2021/07/14/na070621-egypt-overcoming-the-covid-shock-and-maintaining-growth

وسـوف نستعـرض مُـؤشّـرات تـأثير الجـائحـة عـلى الأوضـاع الاقتصاديـة والاجتماعيـة، كالآتي:

أوَّلًا: تأثير الجائحة على الأوضاع الاقتصادية فى مصر.

ثانيًا: تأثير الجائحة على الأوضاع الاجتماعية فى مصر.

أوَّلًا: تأثير الجائحة على الأوضاع الاقتصادية فى مصر

مع انتشار كوفيد -١٩ تراجعت المُؤشّرات الاقتصادية، وكانت أكثر القطاعات تأثُّرا القطاعات الإنتاجية مثل: الصناعة والسياحة، ونظرًا لما صاحب الجائحة من قيود الحركة والسفر، فقد أثَّرت الجائحة على قطاع التجارة الدولية وتدفُّق الاستثمارات الأجنبية المُباشرة، وكلُّ هذا بدوره قد أدَّى إلى اختلال ميزان المدفوعات؛ مدفوعًا بزيادة العجز فى الموازنة العامة للدولة وتفاقُم الدَّيْن العام بشقَّيْه المحلِّي والخارجي، وسنتعرَّض لتأثير الجائحة على الأوضاع الاقتصادية للدولة، بالدراسة على قطاعات اقتصادية مُتعدِّدة:

١ - قطاع السياحة:

يُعدُّ قطاع السياحة من أهمِّ قطاعات تدفُّق العُملة الصعبة للاقتصاد المصري والدخل القومي، كما أنَّه قطاع سلعي وخدمي فى وقتٍ واحد، يفرض توجُّهات التنمية المُستدامة للاقتصاد الأخضر[١]، بالإضافة لما يُمثِّله فى التخفيف من حدِّ البطالة بين الشباب وطالبي العمل كأحد محاور تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث يُساهم فى خلق العديد من الوظائف المُباشرة وغير المُباشرة التي تقدر بـ ٣ ملايين وظيفة (١٠٪ من إجمالي قوة العمل)[٢]، ومع توقُّف حركة النقل الدولية بسبب تفشِّي الجائحة اضطرَّت مصر لاتِّخاذ قرار وقف حركة الطيران المدني بتاريخ ١٦ مارس ٢٠٢٠[٣]، وقد ظهر التأثير جليًا بالمقارنة مع العام السابق كما يظهر من الجدول الآتي[٤]:

(١) د. صبري أمين، دور القطاع السياحي فى التنمية المستدامة للاقتصاد الأخضر»، مكتبة النيل، القاهرة، ٢٠١٩، ص: ١٠ .

(٢) د. علي عبد الرءوف، أثر الصدمات الاقتصادية على قطاع السياحة فى مصر «دراسة حالة تداعيات فيروس كورونا المستجد »، بحث منشور فى المجلة العربية للإدارة «المنظمة العربية للتنمية الإدارية- جامعة الدول العربية»، مج ٤٢، ع ٤، ديسمبر ٢٠٢٢، ص: ٢٩٦ .

(٣)قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧١٨ لسنة ٢٠٢٠، الصادر بالجريدة الرسمية - العدد ١١ (مكرر هـ) - السنة الثالثة والستون بتاريخ ١٦ مارس سنة ٢٠٢٠.

(٤)راجع فى ذلك:

- قاعدة بيانات منظمة السياحة العالمية لفترة كوفيد ١٩.

- قاعدة بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

- أ. د سلوى محمد مرسي، د. زينب محمد الصاوي، تداعيات فيروس كورونا المستجد على القطاع السياحي المصري، سلسلة أوارق السياسات، القاهرة: معهد التخطيط القومي، مايو ٢٠٢٠ ، ص: ١٠، ١١.

العام	عدد السائحين الوافدين	عائدات الإيرادات بالعُملة الصعبة
2019	13 مليون	19 مليار دولار
2020	2.2 مليون	360 مليون دولار

٢ - قطاع التجارة الدولية:

تسبَّبت التدابير الاحترازية لجائحة كورونا والتي شملت القيود على حرية الحركة والتنقُّل وغلق المطارات والموانئ، فى توقُّف وشلل تامٍّ لحركة التجارة الدولية؛ ممَّا أثَّر بدوره على قطاعات أخرى بطريقة غير مُباشرة مثل: اختلال ميزان المدفوعات الناتج عن حركة الصادرات والواردات الوطنية، وكذلك الإضرار بالقطاع الصناعي؛ لتوقُّف ورود المواد الخام والأوَّلية اللازمة للتصنيع، ويُضاف إلى ذلك انخفاض تدفُّق العُملة الصعبة نتيجة توقُّف حركة التجارة الدولية.

- برغم ما تسبَّبت فيه جائحة كورونا من انهيار شامل للاقتصاد الدولي، لكنَّ أثرها لم يتجاوز إلا فارق ٣,٩ ٪ بمعدَّل ١,٢ مليار دولار فى القيمة الإجمالية للصادرات المصرية عن عامي (٢٠١٩ - ٢٠٢٠) كما يتضح من هذا الجدول [١]:

العام	قيمة الصادرات غير البترولية بالمليار دولار	قيمة الصادرات البترولية والكهرباء بالمليار دولار	القيمة الإجمالية للصادرات المصرية بالمليار دولار
2019	25.5	5	30.5
2020	25.3	4	29.3

٣ - قطاع الاستثمارات الأجنبية المُباشرة:

واصَل حجم الاستثمارات الأجنبية المُباشرة[٢] ارتفاعه خلال عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩، حيث وصل حجمُه فى عام ٢٠١٨ إلى ٨,١٤ مليار دولار بزيادة ٩,٨٧٪ عن عام ٢٠١٧، و٩,٠١ مليار دولار فى عام ٢٠١٩ لتُسجل مصر بذلك أعلى مستوى من تدفُّقات الاستثمار الأجنبي المُباشر منذ عام ٢٠١٠ بزيادة قدرها ٤٠,٦٪.

(١) بيانات موثقة عن: (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية) - (الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، النشرة الاقتصادية للصادرات والواردات المصرية عن عامي ٢٠١٩، ٢٠٢٠).

(٢) تقرير البنك المركزي المصري عن رصد حجم قطاع الاستثمارات الأجنبية المُباشرة فى مصر خلال ١٠ أعوام، منشور فى مجلة البحوث الاقتصادية العربية - الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، المجلد ٢١، العدد ٨٥ - الرقم المسلسل للعدد ٦٧، سبتمبر ٢٠٢٢، ص: ١١٩.

ونظرًا إلى التحديات التي شهدها الاقتصاد العالمي خلال عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ نتيجة لأزمة وباء كورونا انخفض حجم الاستثمارات الأجنبية المُباشرة فى مصر بنحو ٣٥,٠٥٪ عن عام ٢٠١٩ ليُصبح ٥,٨٥ مليار دولار، وفي عام ٢٠٢١ شهد انخفاضًا بنسبة ١٢,٤٧٪ عن عام ٢٠٢٠ ليُصبح ٥,١٢ مليار دولار.

٤ - ميزان المدفوعات:

أظهرت بيانات البنك المركزي المصري[١] بشأن ميزان المدفوعات للعام المالي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠ أنَّ العجز فى المُعاملات الجارية لمصر زاد ٢,٧٥ بالمئة إلى ١١,٢ مليار دولار وهو ما يظهر جليًا خلال تلك الفترة نظرًا للتداعيات السلبية لجائحة كورونا على الاقتصاد المصري فى الفترة من فبراير ٢٠٢٠ وحتى يونيو ٢٠٢٠ للعام المالي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠، مُقابل ١٠٢,٥ مليون دولار فى العام المالي ٢٠١٨/ ٢٠١٩.

٥ - قطاع الصناعة:

أثَّرت جائحة كورونا على سلاسل التوريد العالمية وحركة التجارة الدولية؛ بسبب الإغلاق والإجراءات الاحترازية وتعطُّل حركة النقل الدولية، ممَّا كان له عظيم الأثر فى منع تدفُّق المواد الخام اللازمة لقطاع الصناعة المصرية، ولا سيَّما أنَّها تستورد المواد الأولية والخامات الوسيطة اللازمة للتصنيع بما يُعادل نسبة ٤٤٪ من الواردات المصرية [٢]، وأدَّى ذلك إلى التأثير على العرض والطلب فى هذه الصناعة بجانب تراجُع حركة التصدير المحلِّي فى جانب الصناعات الوطنية، فضلًا عن مشاكل نقص السيولة، ومن ثَمَّ صعوبة الوفاء بالتزاماتها تجاه الدولة وتجاه العُمَّال والمُورِّدين والعُملاء.

- وقد زاد الأمر سوءًا باتِّخاذ الدولة لبعض التدابير والإجراءات الاحترازية التي تقيد من حرية التنقُّل وفتح المُنشآت التجارية مع غلق المطارات أمام حركة النقل الدولي.

(١) الموقع الرسمي للبنك المركزي المصري:
https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages .2019 - 2018, 2020 - 2019

(٢) د. مغاوري شلبي، تأثير جائحة كورونا على واقع ومستقبل القطاع الصناعي فى مصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، ص: ٢٣٨.

٦ - المُوازنة العامة للدولة:

تحمَّلت المُوازنة المالية لعام ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ تخصيص ١٠٠ مليار جنيه [١] لمُواجهة انعكاسات وباء كورونا على الاقتصاد المصري، والتي تمَّ تخصيصها لتغطية بعض الالتزامات العاجلة، وعلى رأسها دعم القطاع الصحي بتوفير الأمصال واللقاحات لمُواجهة الجائحة، والدعم الاجتماعي للفئات الأكثر احتياجًا، ودعم القطاعات المُنتجة مع تقديم الإعفاءات الضريبية لها فى ظلِّ ظروف التشغيل الجزئي والمُتقطِّع.

٧ - الدَّيْن العام:

أثَّرت جائحة كورونا على الدَّيْن العام بشقَّيْه المحلِّي والخارجي، وظهر هذا التأثير جليًا فى التقرير الذي أعلنه البنك المركزي المصري عن العام ٢٠٢٠/ ٢٠٢١ [٢] حيث جاء فيه أنَّ: «رصيد الدَّيْن العام المحلِّي بلغ نحو ٤٧٤٢,١ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠٢٠ مُقابل نحو ٤٢٨٢,١ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٩، مُسجِّلًا زيادة قدرها ٤٦٠ مليار جنيه بمُعدَّل ١٠,٧ ٪ خلال السنة المالية ٢٠١٩/ ٢٠٢٠، وارتفعت نسبته إلى الناتج المحلِّي الإجمالي إلى ٨١,٥ ٪ فى نهاية يونيو ٢٠٢٠ مُقابل ٨٠,٥ ٪ فى نهاية يونيو ٢٠١٩».

ويتضمَّن رصيد الدَّيْن العام المحلِّي صافي كلٍّ من الدَّيْن المحلِّي الحكومي، ومديونية الهيئات العامة الاقتصادية بالإضافة إلى مديونية بنك الاستثمار القومي [٣].

- أمَّا فيما يخصُّ رصيد الدَّيْن الخارجي فقد أضاف التقرير أنَّه: «بلغ فى نهاية يونيو ٢٠٢٠ نحو ١٢٣,٥ مليار دولار أمريكى بزيادة نحو ١٤,٨ مليار دولار، وبمعدَّل ١٣,٦ ٪ (مقارنة بنهاية يونيو ٢٠١٩)، وقد جاءت تلك الزيادة مُحصلة لارتفاع صافي المستخدم من القروض والتسهيلات بنحو ١٥,٤ مليار دولار، وتراجُع أسعار صرف مُعظم العُملات المُقترض بها أمام الدولار الأمريكي بنحو ٠,٦ مليار دولار».

- هذا وقد ساهمت أعباء خدمة الدَّيْن الخارجي فى تزايُد أعباء واجبة السداد من فوائد وأقساط إلى زيادة الضغوط التضخُّمية، حيث أدَّت إلى اقتطاع جزءٍ كبير من إجمالي الناتج المحلي للوفاء بالتزامات المديونية الخارجية، وبالتالي انخفاض قُدرة الاقتصاد على تمويل الصادرات بنحو ١٧,٢ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١٩/ ٢٠٢٠ مُقابل ١٣,٥ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١٨/ ٢٠١٩، ويُعزى هذا الارتفاع

(١) وزارة المالية، دليل مبسَّط عن إنفاق المُوازنة العامة لعام ٢٠/ ٢١ ،) القاهرة: وزارة المالية، ٢٠٢٠ (، ص: ٤ - ١٠.
(٢) التقرير السنوي الصادر عن البنك المركزي للعام المالي ٢٠١٩ / ٢٠٢٠، ص: ٤٣، ٤٤.
(٣) أ.د . محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية «الكتاب الثاني»، المكتبة المركزية لجامعة القاهرة، ١٩٧٥، ص: ٦٨ .

إلى زيادة الأقساط المُسدَّدة بنحو ٣ مليارات دولار لتُسجِّل ١٣,٢ مليار دولار، فضلًا عن زيادة الفوائد المدفوعة بنحو ٠,٧ مليار دولار لتصل إلى ٤,٠ مليارات دولار.

ثانيًا: تأثير الجائحة على الأوضاع الاجتماعية فى مصر

أثَّرت الجائحة فى الأوضاع الاجتماعية لكافة الدول عبر ما اتَّخذته من إجراءات وتدابير احترازية تمثَّلت فى تقييد حرية التنقُّل وغلق الكثير من المُنشآت الترفيهية والاجتماعية والثقافية، ممَّا كان له عظيم الأثر على الأوضاع والروابط الاجتماعية لتركيبة المجتمع المصري، ويظهر هذا التأثير جليًا فى:

١ - تفكُّك الروابط الاجتماعية والأسرية:

أدَّت جائحة كورونا لفرض التباعُد الاجتماعي وما نتج عنه من انفكاك الروابط الأسرية مُتمثِّلة فى زيارة الأقرباء والأسرة والأهل، بالإضافة لتقييد حركة الأشخاص، والانعزال عن حضور المناسبات الاجتماعية وأهمها جنائز المُقرَّبين، وبدلًا من حلول التفاعُل الاجتماعي، حّل التباعُد الاجتماعي؛ نتيجة النفور والتوجُّس شعورًا بالأمان والطمانينة فى عدم الإصابة بفيروس كورونا، بل وامتدَّ إلى أبسط حالات التعايُش والتآلُف بين الأفراد فى المجتمع الواحد عن طريق سلام اليد والتلامُس عند التحية.

ونتيجة لإجراءات التدابير الاحترازية للوقاية من العدوى[1]، تغيَّرت المفاهيم المُجتمعية ليصير سلوك التباعُد الاجتماعي هو السلوك السوي، والتقارُب هو السلوك المرَضي، بذلك أصبح الرابط الاجتماعي فى أدنى مُستوياته، حيث عاش الأفراد التباعُد والعُزلة والانكماش مع العائلة الكبيرة، الأصدقاء، الجيران، الزملاء... ومع المُحيط الخارجي بشكل عام.

٢ - حلول وسائل التواصُل الاجتماعي الإلكترونية بديلًا عن التواصُل البشري للأفراد:

أفرز التباعُد الاجتماعي للأفراد، ومكوث أغلب أفراد الأسرة فى المنازل لمدَّة طويلة خلال فترة الجائحة عن اللجوء إلى وسائل التواصُل الإلكتروني، حيث ارتفع عدد مُنتسبي مواقع التواصُل الاجتماعي من ٦٧ مليون مصري فى نهاية عام ٢٠١٩

(١) د. شريف الطحان، «جائحة كورونا ومتغيرات السلوك الاجتماعي»، مكتبة الشروق، الإسكندرية، ٢٠٢٢، ص: ١٩.

إلى ٨٢ مليون مصري فى نهاية عام ٢٠٢٠؛ وذلك لاعتمادها كوسيلة أساسية للاتصال، من خلال المُراسلات والمُكالمات المرئية ومُتابعة الأخبار الوطنية والدولية، وطفت إلى السطح الحاجة إلى الإشباع العاطفي عند هؤلاء، كما أصبح الاتصال بالأقارب أو الأصدقاء سواء للمُعايدة أو المُباركة أو المُواساة عن بُعد؛ مِمَّا أفقد الاتصال دفء المشاعر وفتور العلاقات الاجتماعية الذي يزيد من قوة التماسُك وصلابة العلاقات.

٣ - فرز بعض المُشكلات الأسرية وتصديرها من المجتمع للدولة:

أدَّى التزاحُم على السكن الذي أفرزته جائحة كورونا مع تقليل الدخل، إلى الدخول فى المشكلات والصراعات الأسرية بين أفراد الأسرة الواحدة، مُتمثِّلة فى مشكلة الطلاق تحديدًا بين الرجل وزوجته؛ ممَّا ارتفع معه مُعدَّلات الطلاق لـ ٢٥٤٧٧٧ حالة عام ٢٠٢١ مُقابل ٢٢٢٠٣٦ حالة عام ٢٠٢٠ بنسبة زيادة قدرها ١٤,٧٪، ويتمُّ تصدير هذه المشكلة من المجتمع للدولة، حيث تتدخَّل الدولة لإعالة الأسر التي لا يُوجد لديها مصدر دخل عن طريق صرف مَعاش استثنائي، أو من خلال تعزيز الدخل فى برنامج تكافل وكرامة.

٤ - تزايُد مُعدَّلات البطالة:

لقد كان لجائحة كورونا تدابير وقائية خاصة، منها عمليات الإغلاق الشامل والحجر المنزلي، أدَّت إلى تخفيض ساعات العمل وزيادة مُعدَّلات البطالة، فقد أصدرت منظمة العمل الدولية تقارير تُشير إلى ارتفاع المُعدَّل العالمي للبطالة بمقدار ١٣ مليون شخص من مستوى أساسي بلغ ١٨٨ مليون فى عام ٢٠١٩، ومع استمرار الجائحة فإنَّ الملايين مُعرَّضون للتسريح من العمل فى أيِّ وقت نتيجة التشغيل الجزئي للقطاعات الإنتاجية.

- وشملت الوظائف الأكثر عُرضة لمخاطر البطالة والتسريح قطاعات السياحة والفنادق، تداول الغذاء من مأكولات ومشروبات، والعاملين فى وظائف قصيرة الأجل أو بدوامٍ جزئي.

وتُشير الإحصائيات فى مصر إلى تساوي مُعدَّل البطالة فى الأعوام ٢٠١٩، ٢٠٢٠ إلى ٧,٩ ٪ بنحو ٨ ملايين عاطل فى سوق العمل [١].

(١) بيانات إحصائية رسمية عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، راجع الموقع الرسمي الإلكتروني:
https://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?Ind_id=1117

٥ - الفقر وانخفاض الدخل:

لم تكمن مخاطر جائحة كورونا فى انحصار آثارها صحيًا فقط، ولكنَّها كارثة إنسانية تُؤدِّي إلى تغيُّرات وتحوُّلات هاجمت المُجتمعات واقتصاداتها، وقد تكبَّد خسائرها الفقراء ومَحدودو الدخل والعَمالة الموسمية والجزئية وأولئك الذين يقلُّ دخلهم عن الحدِّ الأدنى للأجور، حيث أشارت توقُّعات صندوق النقد الدولي لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ بخصوص آفاق النمو إلى أنَّ العالَم قد دخل فى حالة ركود أكبر سوءًا؛ والذي ترتَّب عن الأزمة المالية العالمية فى ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩، حيث شهد الاقتصاد العالمي انكماشًا فى مُعدَّل نمو الناتج المحلِّي الإجمالي بنحو ٣ ٪ سنة ٢٠٢٠ عن عام ٢٠١٩ .

المبحث الثاني

السياسات المالية للتخفيف من الآثار الاقتصادية للجائحة

مع انتشار جائحة كورونا فى أنحاء العالَم أصبحت هناك إجراءات ماسَّة لتأمين الاقتصاد المحلّي وتعزيز الثقة فيه عن طريق السياسات الاقتصادية للدولة بشقَّيْها المالي والنقدي، وبات على الحكومات اتِّخاذ إجراءات أكثر حسمًا؛ لاحتواء وتخفيف انتشار الفيروس، والحدِّ من الآثار السلبية على مُواطنيها واقتصاداتها، من خلال تدابير مُختلفة تضمن وتُعزِّز هذه السياسات أمام التحديات الصحية والاقتصادية المُتطوّرة لتعافيها.

- فرضت أزمة كورونا على الدول بمُختلف مُستوياتها التنموية تحديات اقتصادية واجتماعية غير مسبوقة، الأمر الذي دفع العديد من المُنظمات الدولية لتقديم حزم تحفيزية لدعم جهود أعضائها فى الحدِّ من انتشار الفيروس ومُواجهة تداعياته من جانب، ومن جانب آخر دفعت الأزمة كافة الدول إلى تبنِّي سياسات مالية عاجلة سواء لمُواجهة الأزمة الصحية، أو لمُواجهة تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، أو لتخفيف حدَّتها تدريجيًا.

وبظهور جائحة كورونا فى مصر مع بداية عام ٢٠٢٠ سارعت مصر لاتخاذ حزمة من السياسات المالية الناجحة التي خفَّفت من تداعيات الجائحة اقتصاديًا، وتمثَّلت فى:

١ - دعم القطاع الصحي:

تمَّ إعداد مُوازنة العام المالي ٢٠٢٠ / ٢٠٢١ فى ظلِّ تفشِّي جائحة كورونا وتأثيراتها المُتزايدة والمُتلاحقة التي أدَّت إلى تأثير كبير ومُستمر فى الأوضاع والافتراضات الاقتصادية والمالية. ولهذا فقد ارتأت وزارة المالية الإبقاء على تقديرات المُوازنة التي أرسلتها لمجلس النوَّاب المُوقَّر فى نهاية مارس ٢٠٢٠ التزامًا بنصوص الدستور المصري كما هي إلى حدٍّ كبير ودون تغيير لحين استشراق ووضوح الرؤية، بحيث يتمُّ إعادة تقدير الموقف بعد الربع الأوَّل من العام المالي ٢٠٢٠ / ٢٠٢١ ثم إجراء التعديلات اللازمة بالتنسيق الكامل مع مجلس النوَّاب، ومع انتشار الجائحة قامت وزارة المالية[١] فى يونيو ٢٠٢٠ بتخصيص مبلغ ١٠٠ مليار جنيه كبندٍ إضافي لمُوازنة ٢٠/ ٢١ بما يُمثِّل ١,٩ ٪ من

(١) وزارة المالية، دليل مبسَّط عن إنفاق الموازنة العامة لعام ٢٠/ ٢١ ،) القاهرة: وزارة المالية، ٢٠٢٠ (، ص: ٤ - ١٠.

الناتج المحلّي الإجمالي للعام المالي ٢٠١٨ / ٢٠١٩، وذلك لتخفيف تداعيات الجائحة على القطاعات المتضررة.

وجاءت أولوية التخصيص فى دعم القطاع الصحي، حيث تمَّ توفير مبلغ ١١ مليار جنيه مصري[١] لدعم هذا القطاع، متمثّلًا فى:

١ - ٤,٥٠٠ مليار جنيه لشراء لقاحات كورونا من شركات أجنبية مُختلفة؛ لتحصين المُواطنين.

٢ - اعتماد ٤,٢٥٠ مليار جنيه كمبلغ إضافي لتوفير الدعم التقني وكافة التجهيزات والإمدادات الطبية للطوارئ ورفع القدرة الاستيعابية لمُستشفيات العزل.

٣ - ٢,٢٥٠ مليار جنيه لزيادة حوافز المهن الطبية إلى ٧٥ ٪، يستفيد منه ٢,٥ مليون من العاملين بالكادر الطبي بكافة أنحاء الجمهورية، بالإضافة لصرف مُكافآت تشجيعية للأطقم الطبية والعاملين بمنافذ الحجر الصحي ومُستشفيات العزل وفِرق العمل المركزية ومُعاونيهم وفِرق الترصُّد الوبائي وهيئة الإسعاف، ورفع مُكافأة أطباء الامتياز بالمُستشفيات الجامعية التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ومُستشفيات جامعة الأزهر التي كانت تصرف ما يتراوح بين ٤٠٠ إلى ٧٠٠ جنيه لتصبح ٢٢٠٠ جنيه شهريًا.

٢ - الدعم الاجتماعي للفئات الأكثر تضرُّرًا:

أثَّر وباء كوفيد - ١٩ على بعض الفئات الاجتماعية بضرر تزايد عن باقي فئات المجتمع المصري، ومن هذه الفئات: العمالة غير المُنتظمة وأصحاب المعاشات والأسر الفقيرة.

وفيما يخصُّ العمالة غير المُنتظمة فقد أدَّى وباء كوفيد - ١٩ إلى زيادة البطالة بشكلٍ كبير فى أنحاء العالم، وترك ٢٥ مليون شخص من دون وظائف[٢]، بالإضافة إلى ضعفٍ مستوى الدخل؛ وذلك لأسباب عدَّة منها:

١ - تسريح العمال الناتج عن التشغيل الجزئي وإجراءات التباعُد وتقليل ساعات العمل نتيجة حظر التجوُّل.

(١) دليل مبسَّط عن إنفاق الموازنة العامة لعام ٢٠/ ٢١ متضمن إنفاق الموازنة على جائحة كوفيد - ١٩ بالشراكة مع يونيسف (رقم ٤)، ص: ١٤.

(٢) د. عثمان الهواري، الوباء والبطالة « فى ضوء الانعكاسات الاقتصادية لكوفيد - ١٩ »، مكتبة جاسر، تونس، ٢٠٢٢، ص: ٢٣.

٢ - توقُّف الكثير من المصانع نتيجة غلق حركة الطيران المدني والموانئ أمام استيراد المواد الأولية والخام اللازمة للتصنيع.

٣ - نقص العرض نتيجة التشغيل الجزئي أو توقُّف بعض القطاعات الإنتاجية عن العمل يُقابله نقص الطلب نتيجة انخفاض الدخل أو زيادة الأعباء المالية للأشخاص الناجمة عن التدابير الوقائية وتكاليف العلاج.

وفي إطار الدعم الاجتماعي للفئات الأكثر تضرُّرًا، قامت الحكومة المصرية باتِّخاذ الإجراءات الآتية:

أ- منح إعانة العمالة غير المُنتظمة:

أعلنت الدولة بتاريخ (٢٠٢٠/٤/١٢) فى مؤتمر صحفي بعض القرارات التي تتَّخِذها وزارة القوى العاملة لصرف ٥٠٠ جنيه منحة إعانة للعمالة غير المُنتظمة، حيث أعلنت عن حصر قاعدة بيانات فى جميع مُحافظات الجمهورية لنحو ١,٦٢ مليون مواطن صرفوا بالفعل مبلغ ٨٠٠ مليون جنيه (٥٠ مليون دولار)، وفيما يخصُّ العمالة غير المُنتظمة تندرج ضمن ٥ قطاعات، ويُشترط أن يكون مُثبتًا فى بطاقة الرقم القومي مهنته، (قطاع المقاولات، عمال قطاع الزراعة، عمال قطاع العاملين فى المناجم والمحاجر، عمال الصيد، عمال الموانئ).

ب - تحسين دخل أصحاب المعاشات:

أكثر مَن تضرَّر بجائحة كورونا هم أصحاب المعاشات الذين يقرب عددهم من ٢,٥ مليون صاحب معاش ومُستفيد [(١)]؛ لأنَّ مُعظمهم تخطوا جميعًا حاجز الستين عامًا، وبالتالى صاروا أكثر عُرضةً -مع تقدُّم العمر وقلَّة المناعة- للعدوى بفيروس كورونا، وإزاء احتياجهم للمُتطلَّبات المادية للوقاية إن لم تكن للعلاج، وبتكليفات رئاسية، صدر قانون العلاوات الخاصة رقم ٢٥ لسنة ٢٠٢٠ بضمِّ العلاوات الخمس المُستحقَّة لأصحاب المعاشات بنسبة ٨٠٪ من الأجر الأساسي وذلك بدءًا من ٢٠٠٦/٧/١.

- وبالرغم من المحاولات العديدة لضمِّ العلاوات الخاصة بما فيها رفع الدعاوى القضائية قبل هذا القانون، إلا أنَّ كافة المحاولات باءت بالفشل، ولكن نظرًا لعدد

(١) الموقع الالكتروني الرسمي للهيئة القومية للتأمين الاجتماعي، معلومات منشورة تحت عنوان «حصاد الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٦ / ١٢ / ٢٠٢٠.

https://nosi.gov.eg/ar/News/Pages/26-12-2020.aspx

المُستفيدين من أصحاب المعاشات، بتكلفة تقدر بـ ٣٥ مليار جنيه، فقد ساعدت تلك الخطوة شريحة كبيرة من أصحاب المعاشات فى زيادة الدخل للتغلُّب على الظروف الاقتصادية لجائحة كورونا.

ج - برنامج تكافل وكرامة للأسر الأكثر فقرًا:

رفعت وزارة التضامن الاجتماعي[١] فى مُوازنة ٢٠٢٠/ ٢٠٢١ عدد الأسر المُستفيدة من برنامج معاش الضمان الاجتماعي «تكافل وكرامة» بنحو ١٤٢,٠٠٠ أسرة ليصل إجمالي المُستفيدين إلى نحو ٣,٦ مليون مواطن؛ وذلك للمُساهمة فى إيجاد دخل مالي يُساهم فى مُواجهة جائحة كورونا.

٣ - دعم القطاعات الإنتاجية المُتضرِّرة:

فرض تفشِّي الوباء على جميع دول العالم اتِّخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير الاحترازية، منها: "العزل والحجر الصحي/ التباعد الاجتماعي/ منع السفر» ممَّا انعكس سلبًا على الاقتصاد العالمي؛ فأصبح يعيش حالة من الركود، وبالتالي ظهور أزمة اقتصادية عالمية غير مُتوقَّعة، طالتْ الجميع، حيث عُرقل الإنتاج والإمداد والنقل الجوي عبر العالم، وضعف الطلب العالمي، وتمَّ عزلُ دولٍ ووضعها تحت الحجر الصحي وأخرى تحت حظر التجوُّل؛ ممَّا أصاب قطاعات الصناعات الإنتاجية والنقل والسياحة على مستوى العالم بخسائر فادحة.

وأدَّى ذلك إلى انكماش نمو الاقتصاد العالمي[٢] بمعدَّل -٤,٩٪ فى عام ٢٠٢٠، بانخفاض قدره ١,٩٪، وأصبح على الدولة دعم القطاعات الإنتاجية المُتضرِّرة من خلال سياستها المالية، بتنفيذ الإجراءات الآتية:

١ - تخفيض أسعار الغاز والكهرباء للمُنشآت الصناعية:

حيث تمَّ تخفيض سعر الغاز الطبيعي للصناعات الثقيلة بقيمة ٤,٥ دولارات لكلِّ مليون وحدة، وخُفِّض سعر الكهرباء لصناعات الجهد الفائق ١٠ قروش لكلِّ كليو وات.

(١) دليل مبسَّط عن إنفاق المُوازنة العامة لعام ٢٠/ ٢١ متضمن إنفاق المُوازنة على جائحة كوفيد - ١٩ بالشراكة مع يونيسف (رقم ٤)، ص: ١١.

(٢) أ.د/ محمد حسن العوضي، تأثير جائحة كورونا على النظام الاقتصادي الدولي، مكتبة الثقافة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٢، ص: ١٣.

٢ - قرارات تحريك الأسواق ودعم الاستثمار:

وشملت هذه القرارات:

أ - إجراءات خاصة بالضرائب: وتشمل:

١ . إسقاط الضريبة العقارية لمدة ٦ أشهر على كافة المُنشآت السياحية والفندقية، وتأجيل دفع الضرائب العقارية للمصانع المُتعثِّرة لمدة ٣ أشهر.

٢ - خفض سعر ضريبة توزيع الأرباح الرأسمالية للشركات المُقيَّدة بالبورصة بنسبة ٥٠٪ لتصبح ٥٪.

٣ - الإعفاء الكامل للعمليات الفورية على الأسهم من ضريبة الدمغة لتنشيط حجم التعامُل[١].

٤ - إعفاء الأجانب وغير المُقيمين من ضريبة الأرباح الرأسمالية نهائيًا وتأجيل هذه الضريبة على المُقيمين منهم فى مصر حتى يناير ٢٠٢٢.

٥ - تخفيف العبء الضريبي على القطاعات المُتضرِّرة بإجراء تسوية للمُتأخِّرات الضريبية المُستحقَّة على المُموّلين مُقابل سداد ١ - ٥٪ فقط من قيمة المُتأخِّرات الضريبية.

٦ - رفع الحجوزات الإدارية عن كافة المُموّلين الذين لديهم ضريبة واجبة السداد مُقابل سداد ١٠ ٪ من الضريبة المُستحقَّة عليهم.

٧ - تقسيط ضريبة الدخل المُستحقَّة عن عام ٢٠١٩ لكلِّ الشركات العاملة فى القطاعات المُتضرِّرة (الطيران والسياحة - الصناعة - التصدير).

٨ - مدَّ وقف ضريبة الأطيان الزراعية لمدَّة عامين.

ب - إجراءات دعم الصادرات والمُصدِّرين: وتشمل:

١ - صرف ٢٨ مليار جنيه للمُصدِّرين من مُستحقَّاتهم المُتأخِّرة والمُتراكمة لدى صندوق تنمية الصادرات خلال الفترة من مارس ٢٠٢٠ حتى يونيو ٢٠٢١.

---

(١) الموقع الإلكتروني الرسمي للبورصة المصرية:
https://www.egx.com.eg/ar/homepage.aspx

٢ - ضخَّ ٣ مليارات بمُوازنة عام ٢٠٢٠/ ٢٠٢١ خلال الفترة من أبريل إلى يونيو لدعم صندوق تنمية الصادرات؛ لمُساندة الصادرات بتوفير سيولة إضافية للمُصدِّرين؛ لضمان استمرار دوران عجلة الإنتاج، والحفاظ على العمالة، خاصة فى مُواجهة جائحة «كورونا» بما تفرضه من تداعيات سلبية تأثَّرت بها كبرى الاقتصادات العالمية[١].

ج - تدبير تمويل بـ ٥ مليارات جنيه لدعم قطاعي السياحة والطيران المدني.

(١)د. منى السبال، «تأثير جائحة كورونا على الصادرات المصرية، بين المشاكل والحلول»، بحث علمي منشور بمجلة كلية التجارة، جامعة قناة السويس، العدد ١١٧، أكتوبر ٢٠٢١، ص: ٢٣ .

المبحث الثالث

السياسات النقدية للتخفيف من الآثار الاقتصادية للجائحة

مع انتشار جائحة كوفيد - ١٩ تراجع الاقتصاد المصري مُتشبِّهًا بكافة الاقتصاديات العالمية، وكان لزامًا على السياسات النقدية أن تُصاحب السياسات المالية؛ لإحداث التوازُن المطلوب للاقتصاد المصري، إذ لا مَناص فى تطبيق أحدهما دون الآخر، حيث أشار الفقه الاقتصادي إلى أنَّ أدوات السياسة النقدية -ولا سيَّما سعر الفائدة- من المُمكن أن تلعب دورًا تحفيزيًا فى الأزمات من خلال تخفيض سعر الفائدة على الاقتراض ومن ثَمَّ تحفيز الاستثمار، إلا أنَّه لا يُمكن التعويل على خفض سعر الفائدة بمفرده لتحفيز الاستثمار خاصة وقت الأزمة تحديدًا، ومع وجود قيود على الائتمان من ناحية الشروط والإجراءات، وهو ما يعني أهمية عمل السياسة النقدية مع السياسة المالية جنبًا إلى جنب[١].

وقد نجح البنك المركزي المصري فى تطبيق سياسات نقدية ناجحة للتخفيف من وطأة الموجة الأولى من فيروس كوفيد -١٩، ولعلَّ أهمَّ هذه السياسات:

١ - تخفيض أسعار الفائدة لتحفيز الاقتصاد على النمو:

يُؤثِّر البنك المركزي باعتباره أداة تنفيذ السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي من خلال تغيير سعر الفائدة قصيرة الأجل) مثل: أسعار الفائدة لقروض الإسكان أو قروض قطاع الأعمال، ومعدَّلات الفائدة على حسابات التوفير(وأسعار بعض الأصول الأخرى فى الاقتصاد، وبالتالي يستطيع البنك المركزي تحقيق أهدافة من خلال الحدِّ من البطالة والتضخُّم، وزيادة الطلب الكلي، ومعدَّل الاستثمار، بالإضافة لضبط معدَّل الأسعار.

- وفي ضوء التطوُّرات والأوضاع العالمية لانتشار فيروس كورونا المستجد وما استتبعه من التحرُّك للحفاظ على المُكتسبات التي حقَّقا الاقتصاد المصري منذ انطلاق برنامج الإصلاح الاقتصادي الوطني، وما اعتاده البنك المركزي المصري من اتِّخاذ خطوات استباقية فى الظروف الاستثنائية، قرَّرت لجنة السياسة النقدية [٢]فى اجتماع طارئ لها يوم الاثنين الموافق ١٦ مارس ٢٠٢٠ تخفيض أسعار العائد

(١) أ.د/ زين العابدين بدوي، السياسات النقدية والمالية، دار الكتب القانونية، مصر، ٢٠٠٦، ص: ٤٣.
(٢) التقرير السنوي الصادر عن البنك المركزي للعام المالي ٢٠١٩ / ٢٠٢٠، ص: هـ.

الأساسية بواقع ٣٠٠ نقطة أساس، ثم ارتأت اللجنة فى اجتماعاتا بتواريخ (٢ أبريل، ١٤ مايو، و ٢٥ يونيو ٢٠٢٠) أنَّ أسعار العائد الحالية تُعدُّ مُناسبة، ولذلك قرَّرت اللجنة تثبيت سعري عائد البنك المركزي للإيداع والإقراض لليلةٍ واحدة عند مستوى ٩,٢٥٪ و ١٠,٢٥ ٪، وكذلك الإبقاء على سعر العملية الرئيسية للبنك المركزي المصري وسعر البنك المركزي للائتمان والخصم عند مستوى ٩,٧٥ ٪ لكلٍّ منا.

- وفي سبتمبر ٢٠٢٠ تمَّ خفض أسعار العائد الأساسية مرة أخرى بواقع ٥٠ نقطة أساس ليصل سعر عائدي الإيداع والإقراض لليلةٍ واحدة، وسعر العملية الأساسية عند ٨,٧٥ ٪ و٩,٧٥ ٪ و ٩,٢٥ ٪ على الترتيب، وسعر الائتمان والخصم عند مستوى ٩,٢٥ ٪، ثم تمَّ خفض أسعار العائد الأساسية مرة آخرى بواقع ٥٠ نقطة أساس خلال شهر نوفمبر ٢٠٢٠ ليصل سعر عائدي الإيداع والإقراض لليلةٍ واحدة، وسعر العملية الرئيسية إلى ٨,٢٥ ٪ و٩,٢٥ ٪ و٨,٧٥ ٪ على الترتيب، وسعر الائتمان والخصم عند مستوى ٨,٧٥ ٪.

٢ - تأجيل كافة الاستحقاقات الائتمانية للعُملاء من المُؤسَّسات والأفراد:

تمَّ تأجيل كافة الاستحقاقات الائتمانية للعُملاء من المُؤسَّسات والأفراد، وتشمل:

١ - القروض لأغراض استهلاكية أو عقارية.

٢ - الشركات المُتوسِّطة والصغيرة لمدة ٦ أشهر، وعدم تطبيق عوائد أو غرامات إضافية على التأخُّر فى السداد مع إعادة هيلكة مديونيات العُملاء؛ بهدف الوصول إلى هيكل جديد للتسهيلات الائتمانية يتناسب مع قُدرهتم الحالية على السداد، مع إيلاء عناية خاصة للعُملاء الذين تأثَّر نشاطهم خلال الفترة السابقة، وذلك وفقًا لبدائل مُحدَّدة.

٣ - إسقاط استحقاقات قدرها ١٠ مليارات جنيه للعُملاء من الأفراد غير المُنتظمين، مع تأجيل الاستحقاقات الائتمانية لعُملاء شركات التمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم.

٤ - برنامج لإسقاط المديونية عن المُزارعين وتأجيل سداد القروض إلى سبتمبر ٢٠٢٠، تمَّ تجديدها إلى يناير ٢٠٢٢.

٥ - خفض أسعار الفائدة على المُبادرات التي أعلنها البنك المركزي قبل الأزمة إلى ٨ ٪ بدلًا من ١٠ ٪ وتضمُّ هذه المُبادرات ١٠٠ مليار جنيه لدعم الصناعة والمصانع المُتعثِّرة، و ٥٠ مليار جنيه لدعم التمويل العقاري لمُتوسِّطي الدخل.

٣ - تيسير التعامُلات النقدية الإلكترونية فى الدفع:[١]

يعمل الشمول المالي على ضمِّ جميع فئات المجتمع فى نظام مالي رسمي بعيدًا عن التعامُلات الورقية، ممَّا يُعدُّ وسيلة للاستثمار الآمن غير المحفوف بالمخاطر المالية، كما أنَّه وسيلة مُناسبة لاحتياجات العُملاء؛ وذلك لتكلفته المُنخفضة مع توفير تغطية نطاق أوسع جغرافيًا لتقديم الخدمات المصرفية بشكل أسرع وأسهل وأقل تكلفة، وقد ساعدت جائحة كورونا بما تفرضه من إجراءات احترازية وحظر منزلي فى استخدام المُعاملات الإلكترونية البنكية؛ لإتمام المُعاملات والتسويات المالية.

وفي إطار تدعيم الشمول المالي وتيسير التعامُلات النقدية قام البنك المركزي المصري بمجموعة من الإجراءات شملت[٢]:

١- إلغاء جميع الرسوم والعمولات لمدة ٦ أشهر على عمليات السحب النقدي من خلال ماكينات الصراف الآلي:

حيث قرَّر البنك المركزي إلغاء جميع هذه الرسوم والعمولات لمدة ٦ أشهر؛ بهدف تشجيع المُواطنين وحثهم على التعامُل من خلال هذه الماكينات.

٢ - إلغاء رسوم استخدام بطاقات الدفع الإلكترونية ومحافظ الهاتف المحمول فى عمليات الشراء لمدة ٦ أشهر:

على الرغم من أنَّ التاجر يتحمَّل نسبة ضئيلة جدًا من رسوم استخدام بطاقات الدفع الإلكترونية ومحافظ الهاتف المحمول فى عمليات الشراء، إلا أنَّ البنك المركزي قرَّر إلغاء هذه الرسوم لمدة ٦ أشهر أيضًا؛

(١) د. جيهان عبد السلام عباس، ورقة بحثية بعنوان: « أثر وباء كورونا على أداء الاقتصاد المصري (التداعيات وسياسات المُواجهة) مقدمة للمشاركة فى المؤتمر العلمي الخامس لكلية التجارة - جامعة طنطا، بعنوان: (أثر أزمة كورونا على الاقتصاد القومي « المُقترحات والحلول »)، ص: ٣٠ .

(٢) أ.د منصف قايد، إجراءات تدعيم الشمول المالي فى ظل فيروس كورونا « دراسة تطبيقية على حالة مصر والجزائر »، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة - الجزائر، ٢٠٢٢، ص: ٥١ - ٧٤ .

لتشجيع التُّجَّار على قبول المُعاملات الماليـة غير النقدية من خلال استخدام أيِّ كارت مصرفي (خصم - ائتمان - مدفوع مقدَّمًا) ومحافظ الهاتف المحمول فى الشراء بطريقة إلكترونيـة، والتي تُعتبر أكثر أمانًا وتُقلِّل من احتمال انتقال الأمراض عبر النقود الورقية، ومن الجدير بالذكر أنَّ هذه الرسوم والعمولات التي تمَّ إلغاؤها تُوفِّر للمُواطنين والتجَّار نحو ٢ مليار جنيه يتحملها البنك المركزي؛ بهدف تشجيع المنظومة.

- وأيضاً حرصًا من الدولة على مُراعاة كبار السنِّ وتقديرها لهم، قام البنك المركزي بإلغاء كافة الرسوم الخاصة بعمليات السحب النقدي لبطاقات المعاشات لمدة ٦ أشهر بما يُوفِّر نحو ٢٠٠ مليون جنيه لأصحاب المعاشات، حيث يُمكِّن لأصحاب المعاشات سحب معاشهم الشهرى كاملاً بدون أيِّ رسوم مهما كانت بسيطة.

٣ - زيادة حدود الاستخدام القصوى لمَحافظ الهاتف المحمول:

قرَّر البنك المركزي إعفاء المُواطنين من كافة الرسـوم والعمولات الخاصة بعمليات الإيـداع والتحويل والسحب النقدي من ماكينات الصراف الآلي لمدة ٦ أشهر، وأيضًا زيادة حدود الاستخدام القصوى اليومية لمحافظ الهاتف المحمول[١] من ٦ آلاف جنيه إلى ٣٠ ألف جنيه للأشخاص الطبيعيين و ٤٠ ألف جنيه للأشخاص الاعتباريين، مع زيادة الحدود الشهرية إلى ١٠٠ الف جنيه للأشخاص الطبيعيين و ٢٠٠ ألف جنيه للأشخاص الاعتباريين، وأيضًا إلغاء الحد الأقصى لرصيد الحساب؛ لإتاحة المجال أمام المواطنين والكيانات الاعتبارية للتوسُّع فى استخدام محافظ الهاتف المحمول، وذلك لما تُمثِّله تلك المحافظ من أهمية فى تقليل استخدام النقود الورقية فى المُعاملات المالية وتحقيق الشمول المالي.

٤ - إصدار البطاقات اللاتلامسية (Contactless) مجانًا لمدة ٦ أشهر:

قام البنك المركزي بالتوجيه للبنوك العاملة بمصر لإصدار هذه البطاقات مجانًا لمدة ٦ أشهر، وذلك بهدف تقليل التعامُلات بالنقود الورقية والاستفادة بكلِّ مُميِّزات الكارت، كما قام البنك الزراعي أيضًا بتوزيع نحو ٤٧٥ ألف بطاقة ميزة على العُملاء الجُدد؛ لتيسير معاملاتهم المالية.

(١) د. محب الكاشف، مرونة السياسة النقدية فى مواجهة الأزمات، مكتبة النيل، مصر، ٢٠٢٣، ص: ١٠٢ - ١٠٣ .

٥ - إتاحة الاشتراك فى الخدمات البنكية الإلكترونية دون الحاجة للذهاب لمقرّ البنك:

وجَّه البنك المركزي البنوك العاملة فى مصر بإتاحة الاشتراك فى الخدمات البنكية الإلكترونية دون الحاجة للذهاب لمقرّ البنك؛ أي: أنَّه يُمكن للعُملاء الاشتراك فى خدمة محفظة الهاتف المحمول سواء لعُملاء البنك الحاليين أو العُملاء الجُدد، وأيضًا خدمة الإنترنت البنكي لعُملاء البنك الحاليين، وذلك للشراء ودفع الفواتير ولإجراء المُعاملات والخدمات المالية والبنكية من أيِّ مكان آخر دون الحاجة للذهاب لمقرّ البنك، وذلك باستخدام الهاتف المحمول أو جهاز كمبيوتر فقط، مع إلغاء كافة العمولات على التحويلات البنكية الإلكترونية؛ وذلك تخفيفًا للزحام على مقار البنوك والمساهمة فى تطبيق قواعد التباعُد الاجتماعي، وحماية عُملاء البنوك والعاملين فى القطاع المصرفي.

٦ - إطلاق مُبادرة السداد الإلكتروني:

أطلق البنك المركزي "مُبادرة السداد الإلكتروني" لزيادة أعداد وسائل القبول الإلكتروني المُتاحة بكافة

مُحافظات الجمهورية، واستفاد من هذه المُبادرة الشركات والتجَّار الذين ليس لديهم حاليًا نقاط بيع إلكترونية أو رمز الاستجابة السريع، وحدَّد البنك المركزي مُواصفات قياسية لنقاط البيع الإلكترونية التي سيتمُّ نشرها لتدعم المُعاملات اللاتلامسية وتُناسب ظروف العمل فى المناطق النائية، وتضمن سرعة وأمان تنفيذ المُعاملات، حيث تمَّ استهداف نشر عدد ١٠٠ ألف نقطة بيع إلكترونية يتحمَّل تكلفتها البنك المركزي المصري؛ وذلك لتحفيز البنوك على نشر نقاط البيع الإلكترونية بصورة أكبر فى المُحافظات التي لا يوجد بها الأعداد الكافية لنقاط البيع الإلكترونية.

- أمَّا فيما يخصُّ رمز الاستجابة السريع[1] فقد استهدفت البنك المركزي المصري نشر عدد ٢٠٠ ألف رمز استجابة سريع لدى التجَّار والشركات مع تخصيص برامج تحفيزية للبنوك، كما قامت البنوك المُصدِّرة بتقديم حوافز للعُملاء لاستخدام

(١) التقرير السنوي الصادر عن البنك المركزي للعام المالي ٢٠١٩ / ٢٠٢٠.

أدوات الدفع الإلكترونية الخاصة بها فى عمليات الشراء، وقد تمَّ نشر ما يقرب من ٤٠ ألف نقطة بيع إلكترونية و ٣٨ ألف رمز استجابة سريع حتى نهاية شهر أغسطس ٢٠٢٠.

٧ - صرف إعانة العمالة المُؤقَّتة على البطاقات المصرفية ومحافظ الهاتف المحمول:

قام البنك المركزي بالتنسيق مع البنك الأهلى المصري وبنك مصر والبنك الزراعي وشركات المحمول

والجهاز القومي لتنظيم الاتصالات وهيئة البريد المصري بشأن صرف إعانة العمالة المُؤقَّتة على البطاقات المصرفية ومحافظ الهاتف المحمول الخاصة بهم، وهو إجراء يسهم بشكل كبير فى الحدِّ من تداعيات جائحة كورونا على قطاع العمالة المُؤقَّتة الذي يُعدُّ من أكثر القطاعات المُتضرِّرة، ويُسهم فى تجنُّب الازدحام بما يتضمَّنه من زيادة فُرص العدوى ونقل الأمراض.

٤ - إجراءات دعم القطاعات الاقتصادية المُتضرِّرة:

أ - المُبادرة العامة لدعم القطاعات الإنتاجية:

وشملت الإجراءات التالية لكافة القطاعات الإنتاجية[١]:

١- إتاحة مبلغ ١٠٠ مليار جنيه من خلال البنوك بعائد سنوي ٨ ٪ حسب على أساس مُتناقص لتمويل شركات القطاع الخاص الصناعي والزراعي وقطاع المقاولات التي يبلغ حجم أعمالها ٥٠ مليون جنيه فأكثر على أن يتمَّ الاعتداد بحجم الأعمال بصورة مُجمَّعة.

٢- إصدار تعهُّد بقيمة ٧ مليارات جنيه لصالح شركة ضمان مخاطر الائتمان؛ لتغطية نسبة من المخاطر المصاحبة لتمويل الشركات الكبرى البالغ حجم أعمالها ٢٠٠ مليون جنيه فأكثر المنوحة فى اطار المُبادرة .

٣ - قيام البنوك بشكل فوري بإتاحة الحدود الائتمانية اللازمة لمُقابلة تمويل العمليات الاستيرادية للسلع الأساسية والإستراتيجية، وعلى وجه الخصوص السلع الغذائية لتغطية احتياجات الأسواق.

(١)أ.د / محسن إسماعيل، دعم القطاعات الإنتاجية وتمويل الاستثمارات، مكتبة سديم، الإسكندرية، ٢٠٢٢، ص: ٨٣ - ١٠١ .

٤ - دراسة ومتابعة القطاعات الأكثر تأثُّرًا بانتشار الفيروس ووضع خُطط لدعم الشركات العاملة بها.

٥ - إتاحة الحدود الائتمانية اللازمة لتمويل رأس المال العامل، وبالأخص صرف رواتب العاملين بالشركات.

أ - دعم القطاع الخدمى السياحى (الطيران والسياحة):

وشملت إجراءات الدعم والمُساندة، الإجراءات التالية:

- قيام البنك المركزي بدراسة لتقديم تمويل للمُنشآت السياحية والفندقية -من أجل الحفاظ على العمالة -بفائدة منخفضة، وقرار البنك المركزي بتأجيل سداد كلِّ الالتزامات وأقساط القروض لمدة ٦ أشهر.

- إنشاء صندوق الأزمات لدعم العاملين فى القطاع السياحي والمُرشدين السياحيين.

- مُبادرة للتمويل السياحي بقيمة ٥٠ مليار جنيه بتكلفة ٨ ٪ لتمويل مصاريف تشغيل المُنشآت السياحية.

- إعفاء الكافتيريات والبازارات التابعة للمجلس الأعلى للآثار من الإيجار حتى انتهاء الأزمة.

- مُبادرة العُملاء غير المُنتظمين من الأشخاص الاعتبارية العاملة بقطاع السياحة، وتسري على الشركات السياحية التي تبلغ حجم مديونيتها ١٠ ملايين جنيه وأكثر) دون العوائد المهمشة (سواء متخذ أو غير متخذ بشأنهم إجراءات قضائية، حيث يتمَّ الحذف من قوائم الحظر، والتنازل عن جميع القضايا المتداولة، كما تستفيد الشركات السياحية التي تقلُّ مديونيتها عن ١٠ ملايين جنيه فى حالة الاتفاق مع البنك على بنود السداد.

٢ - القطاع الصناعي:

وشملت إجراءات الدعم والمُساندة، الإجراءات التالية:

١ - خفض سعر الغاز الطبيعي للصناعة لـ ٤,٥ دولار لكلِّ مليون وحدة حرارية، وخفض أسعار الكهرباء للجهد العالي والفائق بقيمة ١٠ قروش، وتثبيت أسعار الكهرباء لباقي الاستخدامات الصناعية لمدة ٥ سنوات.

٢ - توفير ٢,٥ مليار جنيه لسداد مُستحقَّات المُصدِّرين حتى يونيو ٢٠٢٠.

٣ - استمرار مُبادرة البنك المركزي لدعم الصناعة من خلال توفير تمويل بقيمة ١٠٠ مليار جنيه بفائدة ٨٪.

٣ - دعم البورصة:

وشملت إجراءات الدعم والمُساندة، الإجراءات التالية[١]:

١ - تخفيض مُقابل الخدمات عن عمليات التداول بالبورصة لتصبح ٥٪ بدلًا من ٦,٢٥ فى المائة ألف.

٢ - تخفيض مُقابل خدمات المقاصة والتسوية للأسهم وأدوات الدَّيْن لتكون ١٠ فى المائة ألف.

(١)الموقع الإلكتروني الرسمي للبورصة المصرية:
https://www.egx.com.eg/ar/homepage.aspx

المبحث الرابع:

تقييم أداء السياسات المالية والنقدية للاقتصاد المصري فى مُواجهة كورونا

أشادت العديد من مُنظَّمات ومُؤسَّسات المجتمع الدولي، بالسياسات المالية والنقدية التي سارعت مصر فى تطبيقها لمُواجهة الجائحة والتخفيف من آثارها الاقتصادية والاجتماعية، وكان على رأسها:

١ - **البنك الدولي:** The World Bank (WB)

شارك البنك الدولي[١] فى تخفيف آثار جائحة كورونا على العديد من دول العالم عن طريق توفير الدعم المالي لشراء لقاحات كورونا بما يزيد عن ٥ مليارات دولار أثناء فترة انتشار الجائحة، بالإضافة إلى الدعم المالي للفئات الفقيرة والأشد احتياجًا من خلال حكومات هذه الدول، وقد أصدر البنك الدولي تقريره فى نوفمبر ٢٠٢٢ عن معدَّلات النمو لدول الجائحة، حيث أشاد ببرنامج السياسات المالية والنقدية الذي تبنَّته مصر منذ بداية الجائحة، مُشيرًا إلى أنَّه من أكبر الدلائل على ذلك استمرار تحقيق مصر لمعدَّلات نمو إيجابية وصلت لـ ٣,٦ ٪ فى العام المالي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠ واستمرار الفائض الأولي للمُوازنة، وساعد على ذلك الدور الذي أدَّته الإصلاحات فى السنوات الأخيرة للسياسات المالية والنقدية، وعلى رأسها ترشيد واستثمار الطاقة وتوجيه الدعم لمُستحقِّيه.

- وقد جاء فى تقريره: «إنَّ سياسات الإصلاح الاقتصادي والهيكلي التي نفَّذتها الحكومة المصرية خلال جائحة كورونا، أسهمت فى استدامة الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والمالي دون تآكل المُكتسبات، رغم الظروف الاستثنائية التي يمرُّ بها العالَم أثر جائحة كورونا، مُشيرًا إلى أنَّها عملت على دفع عجلة الاستثمار والإنتاج، واتخاذ الإجراءات التحفيزيَّة لتهيئة بيئة الأعمال، وتعظيم مشاركة القطاع الخاص، والتركيز على تطوير البنية الأساسية والنهوض بقطاعات التنمية المُختلفة، الأمر الذي ستكون له انعكاساته الإيجابية على آفاق معدَّلات النمو فى مصر وفقًا للمُؤسَّسات الاقتصادية الدولية".

(١) الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك الدولي:
https://www.albankaldawli.org/ar/who-we-are/news/coronavirus-covid19

- وأظهرت توقُّعات البنك الدولي أنَّ الاقتصاد المصري سيُقدِّم أداءً قويًا ومُستقِرًا بالرغم من تباطُؤ معدَّلات النمو العالمية، حيث توقَّع أن يستقرَّ عند ٥,٥٪ خلال عامي ٢٠٢١ /٢٠٢٢ و٢٠٢٢ /٢٠٢٣، وذلك بعد أن سجَّل ٣,٣٪ عام ٢٠٢٠ /٢٠٢١.

٢ - منظمة الأمم المُتحدة: the United Nations (UN)

وفقًا لتقرير «مُتتبع الاستجابة العالمية للنوع الاجتماعي ضد كورونا» [(١)] الصادر فى سبتمبر ٢٠٢٠، بالتعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، فإنَّ الاقتصاد المصري ما زال مُحتفظًا باستقراره برغم ما شهدته اقتصاديات دول العالم جرَّاء التداعيات السلبية لجائحة كورونا، وقد أشاد التقرير تحديدًا بتسليط الضوء على المُشكلات الرئيسية التي عانت منها المرأة خلال تلك الفترة مُتمثِّلة فى: (الاحتياجات الصحية والاستقرار الاقتصادي)، حيث كانت مصر من اوائل الدول التي اتَّخذت اجراءات لدعم المراة بشكل عام خلال جائحة كورونا.

وبنفس ما تضمَّنه التقرير صرَّح بمثله المُنسِّق المُقيم لمكتب الأمم المتحدة فى مصر ريتشارد ديكتوس حيث قال [(٢)]: «إنَّ استجابة مصر للموجة الأولى من جائحة كورونا تُعدُّ من بين الأفضل فى إفريقيا والشرق الأوسط، حيث ساهمت الحوافز الاقتصادية والاجتماعية التي أقرَّتها فى التأثير المطلوب على استقرار الاقتصاد الكلي».

٣- صندوق النقد الدولي: International Monetary Fund (IMF)

ساعدت حزمة الإجراءات التنشيطية السريعة والشاملة والمُتوازنة التي اتَّخذتها الحكومة، واستجابة السياسة النقدية، ومُبادرات القطاع المالي المُوجَّهة للقطاعات والفئات المُتضرِّرة خلال جائحة كورونا فى تدعيم ثقة صندوق النقد الدولي لصرف تمويل سريع بقيمة ٢,٧٧ مليار دولار فى مايو ٢٠٢٠ ، فى أعقاب جائحة فيروس كورونا قبل أن تتوصَّل إلى اتِّفاق مع «صندق النقد الدولي» ضمن برنامج «اتِّفاق الاستعداد الائتماني»؛ للحصول على قرض بقيمة ٥,٢ مليار دولار خلال عام، حيث حصلت مصر على الشريحة الأولى منه فى يونيو ٢٠٢١ بقيمة ملياري دولار، فيما أكَّد الصندوق على أنَّ الاقتصاد المصري

(١) الصفحة الرسمية لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء نقلًا عن الموقع الإلكتروني:
https://www.gomhuriaonline.com/Gomhuria/708792.html

(٢) الهيئة العامة للاستعلامات بمصر، راجع الموقع الإلكتروني الرسمي:
https://www.sis.gov.eg/Story/211889 lang=ar

شهد تحقيق أداء أفضل من المُتوقَّع خلال الجائحة[١]، حيث احتلَّ المركز الثالث عالميًا من حيث معدَّل النمو، وجاء ذلك كنتيجة لتحسُّن المُؤشِّرات الاقتصادية الكلية؛ حيث وصل إلى ٥,٦٪ فى الربع الأوَّل من عام ٢٠١٩ مُحتلًا بذلك المركز الثالث عالميًا.

- كما صاحب الاقتصاد المصري شهادة ثقة وإشادة من صندوق النقد، عندما حقَّق أعلى معدَّل نموٍّ مُتوقَّع من الناتج المحلِّي خلال ٢٠٢٠ بنسبة ٣,٨٪، وذلك فى ظلِّ ما تشهده كبرى الدول والاقتصاديات العالمية من حدوث تباطُؤ فى معدَّلات النموّ، وذلك تأثُّرًا بعدَّة عوامل ومُستجدَّات، منها تطوُّرات أسعار النفط، وارتفاع الحواجز التجارية، بالإضافة إلى العوامل الهيكلية الأخرى مثل: انخفاض الإنتاجية نتيجة تراجع الطلب العالمي على السلع والخدمات، وخروج العديد من الاستثمارات الأجنبية من الأسواق الناشئة.

٤ - مجموعة هورايزون البحثية : Horizon Research Publishing (HRPUB)

تناولت مجموعة هورايزون البحثية[٢] تقريرها الصادر لأوَّل مرة فى سبتمبر ٢٠٢٠ والذي يحمل مُؤشِّرات التعافي الاقتصادي بين الدول من جائحة كوفيد -١٩[٣]، بالكشف عن الدول الأفضل تجهيزًا لمُواجهة الأزمة والتعافي بشكل أقوى، وتقييم تعرُّض الدول لمزيد من المخاطر السلبية، على سبيل المثال: مخاطر الاضطرابات الاجتماعية؛ بسبب ارتفاع حالة عدم المُساواة فى الدخل ونقص الغذاء، وانخفاض القدرة على مُواجهة الموجة الثانية من الفيروس، ونقاط الضعف الاقتصادية التي يُمكن أن تُؤدِّي إلى أزمات مالية، وجاءت مصر طبقًا لتصنيف المُؤشِّر ضمن مجموعة الدول الأكثر قدرة على استيعاب الصدمة الأُولى من الجائحة، وذلك بتحقيقها ٥١,٢ نقطة من ١٠٠ نقطة؛ لتأتي فى المركز الـ ٧٠ من بين ١٢٢ دولة، وفي المركز الأوَّل إفريقيًا، والرابع عربيًا بعد الإمارات، والسعودية، والكويت.

(1)State Information Service, "Sisi satisfied with IMF's praise to performance of Egyptian economy, 21 November 2020", Available at:
https://www.sis.gov.eg/Story/153099/Sisi-satisfied-with-IMF%E2%80%99s-praise-to-performance-of-Egyptian-economy?lang=en-us

(٢)هيئة خبراء منبثقة عن الأمم المتحدة والمنتدى الاقتصادي العالمي وتتخذ من سويسرا مقرًا لها.

(٣) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء نقلًا عن الموقع الإلكتروني:
https://sahafatak.net/show2372011.html

- ويُقيِّم مُؤشِّر التعافي الاقتصادي من جائحة كوفيد - ١٩ العوامل التي تمتلكها الدولة وتُساعدها على التعافي من خلال ٣ محاور رئيسة: مرونة النظام الصحي، والمرونة الاقتصادية، والقدرة على استيعاب الصدمات الاقتصادية، وتشتمل المحاور الثلاثة على ١٥ مؤشِّرًا فرعيًا، أبرزها: قدرات النظام الصحي، الاستعداد للأزمات، مُستويات الدَّيْن، مرونة سوق العمل، المُستويات التعليمية، حركة التجارة الدولية، ومرونة النظام المالي.

النتائج والتوصيات

خلص البحث إلى مجموعة من النتائج أهمُّها:

١ - تأثَّرت كافة اقتصاديات دول العالم بجائحة كورونا ممَّا أوجد صعوبةً فى تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة نموِّ الناتج المحلِّي الإجمالي فى هذه الدول.

٢ - أثَّرت جائحة كورونا على الأوضاع الاقتصادية فى مصر، وقد ظهر التأثير جليًا على القطاعات الإنتاجية مثل السياحة والقطاع الصناعي، وانخفضت التجارة الدولية مع تدفُّق الاستثمارات الأجنبية المُباشرة بفعل تقييد حركة التنقُّل وقيود السفر، كما أثَّرت الجائحة على اختلال ميزان المدفوعات وزيادة الدَّيْن العام؛ بشقَّيْه المحلِّي والخارجي.

٣ - أدَّت جائحة كورونا إلى تأثيرات بالغة على الأوضاع الاجتماعية فى مصر أثَّرت على المُوازنة العامة للدولة، لعلَّ أهمها تزايد مُعدَّلات الطلاق والبطالة والفقر وانخفاض الدخل.

٤ - اتَّخذت مصر مجموعة من السياسات المالية الناجحة التي خفَّفت من حدَّة التأثير على اقتصاداتها النامية، تمثَّلت فى: الدعم الصحي، والاجتماعي، ودعم الفئات والقطاعات الإنتاجية الأكثر تضرُّرا.

٥ - نجحت مصر فى تحقيق سياسات نقدية ساعدت فى تخفيف آثار جائحة كوفيد - ١٩، ولعلَّ أبرزها: تخفيض أسعار الفائدة؛ لتحفيز الاقتصاد على النموِّ، وتأجيل كافة الاستحقاقات الائتمانية للعُملاء من المُؤسَّسات والأفراد، وتيسير التعامُلات النقدية الإلكترونية فى الدفع، ودعم البنوك للقطاعات الاقتصادية المُتضرِّرة.

٦ - أشادت مُنظمات ومُؤسَّسات المجتمع الدولي بالسياسات المالية والنقدية الناجحة للدولة المصرية خلال جائحة كورونا؛ للتخفيف من حدَّة آثارها على الاقتصاد المصري.

التوصيات:

وفقًا لما انتهت إليه الدراسة، وما تمَّ التوصُّل إليه من نتائج فإنَّنا نُوصي بالآتي:

١- وضع خُطَّة طوارئ جاهزة للدولة يتمُّ التعامُل بها فى الأوقات والظروف الاستثنائية؛ لدعم القطاع الصحي، والتدخُّل السريع فى مُواجهة الكوارث الطبيعية مثل الأوبئة والزلازل، والكوارث البشرية مثل الحريق وحوادث الطرق وسقوط الأبنية، وتشمل هذه الخُطَّة توفير الموارد البشرية والتجهيزات والقدرة الاستيعابية للمستشفيات والدعم التقني للمعلومات.

٢- زيادة مُخصَّصات القطاع الصحي فى المُوازنة العامة للدولة؛ وذلك لكفاءته وجاهزيته لإدارة الأزمات.

٣ - مُراعاة تحقيق الأمن الغذائي القومي للسلع الإستراتيجية والضرورية فى الدولة لمدَّة لا تقلُّ عن سنة كاملة تحسُّبًا لحدوث أيِّ كوارث طبيعية وأوبئة قد تعمل على توقُّف حركة التجارة الدولية أو التخفيض الكمِّي لتصدير هذه السلع إلى الدول النامية مثل مصر.

٤ - وجود قاعدة بيانات صحيحة لشبكات الأمان الاجتماعي تشمل العمالة الموسمية والمنزلية والأُسر محرومة الدخل أو ذات الدخل المُنخفض، بكافة مُحافظات الجمهورية، وذلك حتى يُمكن الاستعانة بها أوقات الأزمات والأوبئة؛ لمُساعدة الفئات الأكثر احتياجًا.

٥ - التوسُّع فى قاعدة الشمول المالي لتشمل كافة المؤسَّسات والأفراد مع التوسُّع فى إنشاء نقاط الصرف (ATM) بجميع أنحاء الجمهورية، والتوسُّع فى كافة برامج الدفع الإلكتروني التي تُجيز التحويلات النقدية بكلِّ سهولة ويُسر دون عناء التنقُّل أوطول مدة الإجراءات.

٦ - استمرار تقديم الدعم المالي لتنمية المؤسَّسات والمُنشآت المتوسِّطة والصغيرة ومُتناهية الصغر، مُتمثِّلاً فى تخفيض الضرائب وأسعار المرافق من كهرباء ومياه وغاز طبيعي، وكذلك الإعفاء من رسوم الجمارك عند استيراد مواد التشغيل أو المواد الخام، مع تدرُّج شريحة الإعفاء بحسب نوع المُنشأة؛ وذلك حتى يتوفَّر لها المرونة لمُواجهة أيِّ أزمات أو ظروف استثنائية تتعلَّق بتشغيلها أو بكيان استمراريتها فى السوق المحلِّي.

٧ - استمرار مُبادرات البنك المركزي لدعم القطاع الصناعي بسعر فائدة أقل، مع توجيه هذا الدعم للصناعات الأكثر احتياجًا للسوق المحلِّي والتي تُكلِّف فاتورة استيرادها الدولة مبالغ ضخمة بالعُملة الصعبة.

٨ - الاستمرار فى دعم التصدير والمُصدِّرين عن طريق صرف حافز المُصدِّرين وتخفيف الإجراءات والقيود عن الصادرات المصرية شاملة الرسوم وتسهيل وقت وإجراءات الإفراج الجمركي والشحن للخارج، مع وضع تشريع خاص لتعويض المُصدِّرين حال تسبُّب جهة الإدارة أو مُوظَّفيها فى التسبُّب بضرر مادي أو معنوي لها.

قائمة المراجع

أ - مراجع باللغة العربية:

١ - كتُب عامة:

١ - أ.د. علي العارف، علم الأوبئة، مكتبة الحسن بن الهيثم، القاهرة، ٢٠٢٣.

٢ - أ.د. حمدي الجمل، القاموس الطبي للأوبئة والأمراض المُعدية، ط٧، مكتبة كلية طب القصر العيني، القاهرة، ٢٠٢١.

٣ - د. صبري أمين، دور القطاع السياحي فى التنمية المستدامة للاقتصاد الأخضر»، مكتبة النيل، مصر، ٢٠١٩.

٤ - أ.د . محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية «الكتاب الثاني»، المكتبة المركزية لجامعة القاهرة، ١٩٧٥.

٥ - د. عثمان الهواري، الوباء والبطالة « فى ضوء الانعاكسات الاقتصادية لكوفيد - ١٩ « ، مكتبة جاسر، تونس، ٢٠٢٢.

٦ - أ.د/ محمد حسن العوضي، تأثير جائحة كورونا على النظام الاقتصادي الدولي، مكتبة الثقافة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة،

٢٠٢٢ .

٧ - أ.د/ زين العابدين بدوي، السياسات النقدية والمالية، دار الكتب القانونية، مصر، ٢٠٠٦.

٨ - د. شريف الطحان، « جائحة كورونا ومتغيرات السلوك الاجتماعي « ، مكتبة الشروق، الإسكندرية، ٢٠٢٢.

٩ - أ.د منصف قايد، إجراءات تدعيم الشمول المالي فى ظل فيروس كورونا «دراسة تطبيقية على حالة مصر والجزائر»، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة - الجزائر، ٢٠٢٢.

١٠ - د. محب الكاشف، مرونة السياسة النقدية فى مواجهة الأزمات، مكتبة النيل، مصر، ٢٠٢٣.

١١ - أ.د / محسن إسماعيل، دعم القطاعات الإنتاجية وتمويل الاستثمارات، مكتبة سديم، الإسكندرية، ٢٠٢٢.

٢ - أبحاث منشورة:

١ - د. علي عبد الرءوف، أثر الصدمات الاقتصادية على قطاع السياحة فى مصر»دراسة حالة تداعيات فيروس كورونا المستجد «، بحث منشور فى المجلة العربية للإدارة «المنظمة العربية للتنمية الإدارية- جامعة الدول العربية»، مج ٤٢، ع ٤، ديسمبر ٢٠٢٢.

٢ - أ . د سلوى محمد مرسي ، د. زينب محمد الصاوي، تداعيات فيروس كورونا المستجد على القطاع السياحـــي المصري، سلسة أوارق السياســات، القاهرة : معهد التخطيط القومي، مايو ٢٠٢٠.

٣ - د. مغاوري شلبي، تأثير جائحة كورونا على واقع ومستقبل القطاع الصناعي فى مصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، نوفمبر٢٠٢٠.

٤ - د. جيهان عبد السلام عباس، ورقة بحثية بعنوان: « أثر وباء كورونا على أداء الاقتصاد المصري (التداعيات وسياسات المواجهة) مقدمة للمشاركة فى المؤتمر العلمي الخامس لكلية التجارة - جامعة طنطا، بعنوان: (أثر أزمة كورونا على الاقتصاد القومي « المُقترحات والحلول «).

٥ - د. منى السبال، «تأثير جائحة كورونا على الصادرات المصرية، بين المشاكل والحلول»، بحث علمي منشور بمجلة كلية التجارة، جامعة قناة السويس، العدد ١١٧، أكتوبر ٢٠٢١.

٣ - تقارير وقرارات، وبيانات مُوثَّقة منشورة:

١ - منظمة الصحة العالمية، دليل الوقاية من فيروس كورونا المستجد.

٢ - قرارات متنوّعة لرئيس مجلس الوزراء، خاصة بالتدابير الاحترازية لجائحة كورونا، منشورة بالجريدة الرسمية، فى أعداد مختلفة.

٣ - قاعدة بيانات منظمة السياحة العالمية لفترة كوفيد ١٩.

٤ - قاعدة بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

٥ - قاعدة بيانات الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

٦ - تقرير البنك المركزي المصري عن رصد حجم قطاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى مصر خلال ١٠ أعوام، منشور فى مجلة البحوث الاقتصادية العربية - الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، المجلد ٣١، العدد ٨٥ - الرقم المسلسل للعدد ٦٧، سبتمبر ٢٠٢٢.

٧ - وزارة المالية، دليل مبسط عن إنفاق الموازنة العامة لعام ٢٠/ ٢١ ، القاهرة: وزارة المالية، ٢٠٢٠ .

٨ - التقرير السنوي الصادر عن البنك المركزي للعام المالي ٢٠١٩ / ٢٠٢٠.

٩ - دليل مبسط عن إنفاق الموازنة العامة لعام ٢٠/ ٢١ متضمن إنفاق الموازنة على جائحة كوفيد - ١٩ بالشراكة مع يونيسف (رقم ٤).

١٠ - قاعدة بيانات وزارة الصناعة المصرية.

١١ - قاعدة بيانات وزارة التخطيط.

١٢ - قاعدة بيانات هيئة الرقابة المالية.

١٣ - قاعدة بيانات مركز معلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء.

٤ - مواقع إلكترونية رسمية:

١ - الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك الدولي:

https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?end=2020&most_recent_year_desc=true&start=1960

٢ - الموقع الإلكتروني الرسمي لمنظمة الصحة العالمية:

https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019

٣ - الموقع الإلكتروني الرسمي لصندوق النقد الدولي:

https://www.imf.org/ar/News/Articles/2021/07/14/na070621-egypt-overcoming-the-covid-shock-and-maintaining-growth

٤ - الموقع الرسمي للبنك المركزي المصري:

2019 - 2018, 2020 - 2019. /https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages

٥ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء:

https://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?Ind_id=1117

٦ - الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي، معلومات منشورة تحت عنوان: « حصاد الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٦ / ١٢ / ٢٠٢٠.

https://nosi.gov.eg/ar/News/Pages/262020-12-.aspx

٧ - الهيئة العامة للاستعلامات بمصر، راجع: الموقع الإلكتروني الرسمي:

https://www.sis.gov.eg/Story/211889 lang=ar

8 - State Information Service, "Sisi satisfied with IMF's praise to performance of Egyptian economy, 21 November 2020", Available at:

https://www.sis.gov.eg/Story/153099/Sisi-satisfied-with-IMF%E2%80%99s-praise-to-performance-of-Egyptian-economy?lang=en-us

٩ - الموقع الإلكتروني الرسمي للبورصة المصرية:

https://www.egx.com.eg/ar/homepage.aspx

ب - مراجع باللغة الإنجليزية:

1 - Thomas Raven, Biological Evolution of Viruses, Avall Library, London, 2021.

2 - Kylos Niger, Epidemics mutational variants, Nucius Library, London, 2022.

3 -Aaron E. Carroll, A new map for the world of viruses with the

emergence of Covid- 19, Boston Public Library - Boston, Massachusetts, USA, 2023.

4 - Nelth Parves, the Emergence of the Great Pandemic, 2 ed., US Library of Congress, Washington, 2022.

5 - Paul Marquis, COVID-19 between Emergence and Reduction, University of Massachusetts, Boston, 2022.